

الفصل الأول
معنى التجديد
والضرورات التي تستدعيه

obeikandi.com

الفصل الأول

معنى التجديد والضرورات التي تستدعيه

لا شك أن التجديد له أهمية فائقة في مختلف شؤون الحياة، وفي مجال الدراسات الإسلامية سواء ذات الطابع الفكري أو الفلسفي بشكل عام. أو في مجال الدراسات ذات الطابع الفقهي، وذلك أن التجديد فيها مهما وضروريا، بل وفرض كما رآه الإمام السيوطي في كتابه المهم "الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد في كل وقت فرض"، وهذا هو ما نجيب عليه في المبحث الثاني من هذا الفصل، أما المبحث الأول فسوف نخصصه للتعريف بالتجديد وتتناول مختلف المصطلحات التي تعرضت له.

لقد نبهنا رسولنا الكريم ﷺ إلى أن ثمة تجديد لأمر الدين، ونبهنا أن الله يبعث للأمة من يقوم بهذا التجديد على رأس كل مائة سنة، وقد يكون المجدد فردا أو جماعة أثناء المائة سنة أو في بدايتها أو في نهايتها، تفاصيل يجب أن تبحث؛ لذا سنتناول في هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: التعريف بالتجديد.

المبحث الثاني: الضرورات التي تستدعي التجديد.

المبحث الأول

مفهوم التجديد

مدلول التجديد :

من الأهمية بمكان أن نحدد معنى المصطلح الذي نبحثه؛ لأن الفكر الإسلامي الحديث يعيش إشكالية صعبة منذ المراحل الأولى له نتيجة لاحتكاكه بالغرب؛ لذا فإن الأزمة المصطلحية قد أخذت أبعاداً خطيرة عندما وجدت نفسها عاجزة عن وضع منظومة مصطلحية أصيلة تعبر تعبيراً حياً عن خصوصية المجتمع، وتحمل مضامينه الفكرية وتوجهاته الحضارية وتطلعاته المستقبلية.

إن التحديد الدقيق لمعنى المصطلح الذي نبحثه مسألة مهمة؛ لأن أزمة المصطلح أصبحت أزمة فكرية صعبة بسبب السطحية في المعالجة، ونتيجة لأننا أخذنا مصطلحات غريبة واستعملناها دون تمحيص كاف^(١) ولحسن الحظ أن التجديد مصطلح إسلامي أصيل بدأ يدخل في فكرنا من حديث رسولنا محمد ﷺ "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها"، وفي رواية أخرى "من يجدد لها أمر دينها"^(٢).

١ انظر في أزمة المصطلح في الفكر الإسلامي للأستاذ / محمد زومان في دراسته المقدمة لجامعة اليرموك عن تجديد الفكر الإسلامي، ضمن المجلد الذي أخرجه الجامعة تحت عنوان : مؤتمر التجديد في الفكر الإسلامي والذي عقد في صيف عام ٢٠٠١، ص ٣ وما بعدهما وهو أستاذ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنه بالجزائر.

٢ أخرجه أبو داود في سننه والحاكم في المستدرک والبيهقي في معرفة السنن والآثار عن أبي هريرة. وقال الطبراني لا يروى هذا الحديث عن رسول الله ﷺ إلا بهذا الإسناد الذي تمرد به ابن وهب. وذكر هذا الحديث الحافظ السخاوي في المقاصد الحسنة وعزاه لأبي داود والطبراني في الأوسط

وقد أورد العلماء أكثر من تفسير لهذا الحديث .

ف عند البعض يعنى التجديد : "إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما" (٢) وقال يجدد لها دينها أى يبين السنة من البدعة، ويكثر العلم وينصر أهله ويكسر أهل البدعة ويذلهم، قالوا ولا يكون إلا عالماً بالعلوم الدينية .

وقال العظيم آبادى فى شرحه عن سنن أبى داود : "التجديد إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما، وإماتة ما ظهر من البدع والمحدثات . قال فى مجالس الأبرار : "ولا يعلم ذلك المجدد إلا بغلبة الظن ممن عاصره من العلماء بقرائن من أحواله، والانتفاع بعلمه، إذ المجدد للدين لا بد أن يكون عالماً بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة، ناصراً للسنة، قامعاً للبدعة، وأن يعمم علمه على أهل زمانه، وإنما كان التجديد على رأس كل مائة سنة لاندراست السنن، وظهور البدع... إلخ. فيحتاج حينئذ إلى تجديد الدين، فيأتى الله تعالى من الخلق من يعوض من السلف إما واحداً، وإما متعدداً،" (٤) .

وقد حاول بعض العلماء تجديد المجددين عبر العصور، فنقل عن كثيرين منهم أن فى الخانة الأولى عمر بن عبد العزيز وفى الثانية الشافعى ونقل السخاوى

وقال : وسنده صحيح، ورجاله ثقات، وعزاه للحاكم أيضاً وقال صححه الحاكم . وقال السخاوى وقد اعتمد الأئمة هذا الحديث فروينا فى المدخل للبيهقى بإسناده إلى الإمام أحمد أنه قال بعد ذكره للحديث فكان فى المائة الأولى عمر بن عبد العزيز وفى الثانية الإمام الشافعى، وأورده الأئمة فى سلسلة الأحاديث الصحيحة . وأورد ابن حجر تعليقا على ذلك بأن ذلك يشعر بأن الحديث كان مشهوراً فى ذلك العصر ففيه تقوية للسند المذكور . وقال صاحب عون المعبود إن مراد برأس المائة آخرها لا أولها . وقال الإمام السيوطى : إنه لا بد أن يكون فى رأس المائة سنة آخرها لا أولها راجع فى تخريج الحديث وما يؤيده من أحاديث أخرى دراسة الدكتور محمد عويضة بعنوان 'التجديد فى مجال الدراسات الحديثة، مؤتمر التجديد فى العصر الإسلامى، سابق الإتيارة إلى ص ١٣٤ وما بعدها .

٣ المناوى، فيض القدير

٤ العظيم آبادى، عون المعبود شرح سنن أبى داود ١١ . ٣٩١ .

والحاكم وابن كثير^(٥) ذلك عن الإمام أحمد، وقال السخاوي: "وزاد غيره وفي الثالثة أبو العباس بن سريج، وفي الرابعة، أبو الطيب سهل الصعلوكي، أو أبو حامد الإسفرائيني، وفي الخامسة حجة الإسلام الغزالي، وفي السادسة الفخر الرازي، أو الحافظ عبد الغني، وفي السابعة ابن دقيق العيد، وفي الثامنة البلقيني أو العراقي، وفي التاسعة المهدي".^(٦) وهكذا نجد هذه الكتابات تحدد معنى التجديد بأنه طلب الشيء جديداً على مثل حالته الأولى أي كما أنزل على رسوله محمد ﷺ غصناً طرياً على مثل حالته الأولى.

وقد توصل بعض العلماء المحدثين إلى هذا المعنى للتجديد، وقد جاء في الكتاب الذي أصدرته رابطة الجامعات الإسلامية بعنوان "تجديد فهم الدين" للدكتور / محمد الدسوقي ما نصه: "إن التجديد في الدين لا يعني إحداث تشريع لم ينزل به الوحي، أو تغيير حكم ثابت بدليل قطعي، وإنما يشمل ما أندرس من أحكام الشريعة، وما ذهب من معالم السنن، وما خفي من العلوم الظاهرة والباطنة، فهو تجديد مطلق يشمل العلم والعمل جميعاً".

وذلك الحديث الذي يصرح بشرعية التجديد في الدين ويشير إلى أنه فريضة يهدف إلى بعث الأمل في نفوس الأمة بأن جذوتها لن تخبو، وأن دينها لن يموت، وأن الله يقيض لها كل فترة زمنية - قرن من الزمان - من يجدد شبابها ويحيي مواتها^(٧).

٥ - ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل (٧٧٤هـ) البداية والنهاية في التاريخ، تحقيق أحمد ملحم ورفاقه، ١٩٨٨، ٢١٥-٢١٦، ١٠/٢٦٤، دار أم القرى، ط ١، القاهرة، ١٩٨٨.

٦ - السخاوي، محمد بن عبد الرحمن ٩٠٢ هـ - المقاصد الحسنة في كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة ١٢١٦/١ - ١٢٢٢ دار الكتب العلمية ط ١، بيروت ١٩٧٩ م.

٧ - تجديد فهم الدين للدكتور محمد السيد الدسوقي، نشر رابطة الجامعات الإسلامية سنة ٢٠٠٧ م. ص ١٠ وما بعدها.

وهذا الذى يهدف إليه الحديث يجب التأكيد عليه فى العصر الحاضر ، حتى نقاوم موجة اليأس التى علا مدها ، وأنه لا فائدة ولا أمل ، وإن الإسلام فى إيدبار والكفر فى إقبال مع أن الرسول ﷺ بشر الأمة فى عدة أحاديث بالرفعة والنصر والتمكين فى الأرض (٨) ، ومنها ما رواه أحمد وابن حبان "ليبلغن هذا الأمر (يعنى هذا الدين) ما بلغ الليل والنهار ، ولا يترك الله بيت مدر ولا وبر إلا أدخله الله هذا الدين يعز عزيز أو بذل ذليل ، عزاء يعز الله به الإسلام ، وذلاً يذل الله به الكفر .

ويتصل بمفهوم ما أورده أبو هريرة عن المحدثين ، ما أخرجه البيهقى فى السنن (٩) الكبرى قوله ﷺ : "يحمل هذا العلم من كل خلف عدو له ينفون عنه تأويل الجاهلين وتحريف الغالين وانتحال المبطلين" .

فهذا الحديث يتحدث عن طائفة فى كل جيل يعدون أئمة المسلمين والمحدثين لحفظهم الدين من التحريف والانتحال من الباطل ورد تأويل الأبله الجاهل ، ولهذا يجب الرجوع إليهم والتعويل فى أمر الدين عليهم .

ويتصل كذلك بهذا المفهوم ما أورده السيوطى فى الباب الثانى من كتابه الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل عصر فرض "من أقوال العلماء فى أن كل عصر لا يجوز أن يخلو من مجتهد أو مجدد ؛ لقول رسول الله ﷺ : "لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق حتى يأتى أمر الله" (١٠) .

وروى عن الإمام على رضى الله عنه قال : لن تخلو الأرض من قائم لله بحجة ؛ لكى لا تبطل حجج الله وبياناته ، أولئك هم الأقلون عدداً الأعظمون عند الله أجراً (١١) .

٨ - انظر المصدر السابق ، ص ١٤ .

٩ - ج ١٠ ، ص ٢٠٩ ، ط دار المعرفة ، بيروت .

١٠ - رواه الشيخان .

١١ - انظر الرد على من أخلد إلى الأرض . ص ٧٤ ، تحقيق الدكتور فؤاد عبد المنعم ، ط الإسكندرية .

ويوضح العلامة المودودي ذلك بقوله: أن التجديد في حقيقته هو تنقية الإسلام من كل جزء من أجزاء الجاهلية، ثم العمل على إحيائه خالصا على قدر الإمكان (١٢).

ونجد عبارات أخرى له في نفس المعنى حيث ذكر أن التجديد لشيء ما هو محاولة العودة به إلى ما كان عليه يوم نشأ وظهر، بحيث يبدو مع قدمه كأنه جديد، وذلك بتقوية ما وهن منه، وترميم ما بلى ورتق ما انفتق حتى يعود أقرب ما يكون من صورته الأولى حيث كان في عصر الرسول ﷺ وصحابته ومن تبعهم بإحسان (١٣).

ونجد تعريفا قريبا من ذلك لأحد الفقهاء المحدثين يقول فيه: تجديد الدين يكون في إنزال الثوابت والمقررات الأساسية على ظروف العصر ومتغيراته دون هدمها أو إلغائها أو إحلال غيرها محلها، أو القول بأن الزمن والظرف قد تجاوزتها (١٤).

وهذه النصوص على تنوعها في الصياغة تجمع على أن التجديد يتناول تنقية الدين مما علق به من بدع (١٥) ومخالفات سواء في الفهم أو في التطبيق، دون خروج

١٢ - انظر موجز تاريخ تجديد الدين وإحيائه، ص ٤٤، ط مؤسسة الرسالة، بيروت.

١٣ - انظر من أجل صحوة راشدة تجدد الدين وتنهض بالدنيا، ص ٢٨، ط مكتبة وهبة، القاهرة.

١٤ - انظر مقالة بعنوان: حاجة العلوم الإنسانية إلى التجديد، في إصدار بعنوان الحضارة فكر وإبداع، العدد الأول، سنة ١٩٩٩، ص ٦٥، القاهرة.

١٥ - البدعة بالكسر اسم من الابتداع، وهو الاختراع لا غير سابق مثاله كالرفعة من الارتفاع. ثم غلب استعمالها فيما هو نقص في الدين أو زيادة، وقد عرف الشاطبي البدعة بقوله: طريقته في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد له سبحانه. وهذا التعريف على رأى من لا يدخل العادات في معنى البدعة، وإنما يخصها بالعبادة، أما على رأى من أدخل الأعمال العادية في معنى البدعة فهي البدعة طريقة في الدين مخترعة تضاهي الشرعية يقصد بالسلوك عليها ما يقصد بالطريقة الشرعية (الاعتصام، ج ١: ص ١٩، ط التجارية بمصر).

على الأصول والثوابت المقررة، ويؤكد الإمام السيوطي في كتابه على أن الدين الإسلامي عرف التجديد في كل العصور حتى الآن وإن تفاوت هذا التجديد قوة وضعفاً في عصر دون عصر لأسباب وعوامل مختلفة. إن تجديد الدين لا يعنى التخلص من القديم أو محاولة هدمه والاستعاضة عنه بشيء آخر مستحدث مبتكر فهذا ليس من التجديد فى شيء، وإنما يراد بالتجديد الاحتفاظ بالقديم وإدخال التحسين عليه، ومحاولة العودة به إلى ما كان عليه يوم نشأ، وتنميته من داخله، وبأساليبه التى أثمرت تلك الثروة العلمية التى تعترز بها الأمة الإسلامية كل الاعتزاز دون المساس بخصائص الدين الأصلية، وبطابعه المميز؛ لأن التجديد بهذا المفهوم لا ينافى الأصالة فهى لغة تعنى الجودة فى الرأى، والابتكار فى الأسلوب، والعراقة فى النسب، وليس التجديد إلا جودة فى الفهم والاستنباط وابتكاراً فى تنزيل النص على الواقع، طوعاً للقواعد المنهجية التى اشتمل عليها علم أصول الفقه. إن التجديد لا يناقض الأصالة، وإنما الذى يناقضها هو الزائف المغشوش أو الدخيل

= وعرف العز بن عبد السلام البدعة بقوله: البدعة فعل ما لم يعهد فى عصر رسول الله ﷺ، ثم قسمها إلى بدعة واجبة، وبدعة محرمة، وبدعة مندوبة، وبدعة مكروهة، وبدعة مباحة، وقد بين الطريق إلى معرفة ذلك فقال: تعرض البدعة على قواعد الشريعة، فإن دخلت فى قواعد الإيجاب فهى واجبة، وإن دخلت فى قواعد التحريم فهى محرمة. وإن دخلت فى قواعد المندوب فهى مندوبة، وإن دخلت فى قواعد المكروه فهى مكروهة، وإن دخلت فى قواعد المباح فهى مباحة. فالبدعة على ما يرى سلطان العلماء لا تخرج عن أحكام الشريعة الخمسة، لأن أفعال المكلف منهما كانت فإنها لا تخرج عن دائرة الأحكام الخمسة وهى الإيجاب والندب والتحريم والكراهة والإباحة، انظر المقاصد العامة للشريعة الإسلامية للدكتور يوسف حامد العالم، ص ٦٦. ط المعهد العالمى للفكر الإسلامى).

وذكر الشاطبى بعض صور البدعة كما عرفها فى عصره، منها الناذر للصيام قائماً لا يقعد، ضاحياً لا يستظل، والاختصاص فى الانقطاع للعبادة، والاقتصار من الماكل والملبس على صنف دون صنف من غير علة، والذكر بهيئة الاجتماع على صوت واحد، وأرجع الشاطبى أسباب البدع إلى الجهل بأدوات المقاصد. وتحسين الظن بالعقل (انظر الاعتصام، ج ١، ص ٢٠، وج ٢، ص ٢٥٢، ٢٨٢)

الذى يراد أن يُلصق بنا وهو غريب عنا، وبهذا يمكن أن نكون أصلاء ومجددين فى الوقت ذاته، بل إن التجديد آية من آيات الأصالة وعامل مهم من عوامل الحفاظ عليها وإثرائها، فلا غرو أن كان العكوف على القديم ومقولة ما ترك الأول للآخر شيئاً من أسباب الانحطاط واضمحلال الفكر" (١٦).

١٦ راجع: تجديد فهم الدين، الدكتور محمد الدسوقي، سلسلة فكر المواجهة. رابطة الجامعات الإسلامية، سنة ٢٠٠٧، ص ٢٦ وما بعدها بتصريف.

فقه المراجعات الإسلامية

وأمامي مثال مهم يدل على التجديد في العصر الحديث يتمثل في تراجع فئة من شبابنا وفي أذهانهم فهما خاصا للدين الإسلامي بأنه يحض على كراهية غير المسلمين وإباحة دمائهم، وقتل من يأتي إلى بلادنا من هؤلاء الناس الذين أحلوا الحرام وحرّموا الحلال، مما أثار على حركة السياحة في مصر، وعلى الموارد والأرزاق التي تأتي من ورائها، كما أن هؤلاء الشباب أعطوا مفهوما خاصا للجهاد بأنه إعلان الحرب على غير المسلمين ويشمل ذلك اليهود والنصارى إعمالا لقوله ﷺ أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا إلا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، فإن قالوا عاصموا مني دماءهم وأرواحهم إلا بحقها" (١٧).

المهم أن هذه الجماعة قد دخلت السجون والمعتقلات وبعضهم حكم عليه بالإعدام وأعدم فعلا، ثم راجعوا موقفهم بدقة ورأوا أن أفكارهم لا تقوم على أساس سليم ومن ثم أعلنوا مبادرة وقف العنف ضد الحكومة والمجتمع من جانب واحد، وقد خرج بعضهم من السجن وبقي البعض الآخر فيه، وقد قاموا بشرح أفكارهم الجديدة في مجموعة من الكتب هي :

- ١ - نهر الذكريات - المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية.
- ٢ - حرمة الغلو في الدين وتكفير المسلمين.
- ٣ - مبادرة وقف العنف - نظرة شرعية ورؤية واقعية.
- ٤ - تسليط الأضواء على ما وقع في الجهاد من أخطاء.
- ٥ - النصح والتبيين في تصحيح مفاهيم الختسبين (١٨).

١٧ - رواه البخارى.

١٨ - حملت هذه الكتب أسماء مؤلفيها وكلهم من قادة العمل الإسلامى الذى كان يؤمن بالعنف وهى :
وهم : كرم محمد رهدى ، ناجح إبراهيم عبد الله ، على محمد على الشريف ، أسامة إبراهيم حافظ
حمدي عبد الرحمن عبد العظيم ، فؤاد محمد الدواليبى ، عاصم عبد الماجد محمد ، محمد عصام
الدين دربالة

ولا أدل على أن هذه المراجعة تأتي في إطار اجتهاد آخر في إطار فكر التجديد
مما جاء في مقدمة الكتاب الأول 'نهر الذكريات' ما نصه .

'إننا نتقدم بهذا الكتاب إلى كل من أراد أن يتعرف على مبادرة الجماعة
الإسلامية بشكل كاف شاف واف .. ماهيتها - ضرورتها - أهدافها - نتائجها ..
نتقدم به إلى إخواننا وأحبائنا من أبناء الجماعة خارج السجون الذين لم نتح لنا ولهم
فرصة اللقاء والمناقشة وتبادل الآراء .. نتقدم به إلى إخواننا في التيار الإسلامي
المهتمين بأمر الإسلام والمسلمين والذين يريدون أن يتعرفوا على حقيقة المبادرة .

وقد كان من أهم الإيجابيات التي حققتها المبادرة بفضل الله تعالى وتوفيقه
.. ولازال الكلام من كتابهم 'نهر الذكريات' - أولاً : تحقيق مصلحة الإسلام العظيم
ودفع الكثير من المفسدات التي نجمت عن الأحداث ، ورفع الكثير من العقبات
والعراقيل التي اعترضت سبيل الدعوة إلى الله تعالى .. والتي كان من أهمها تجرؤ
الكثيرين من خصوم الإسلام عليه حتى أصبح مألوفاً لدى أي مصري أن يواجهه في
أي مكان أو وسيلة إعلامية بالهجوم الشرس على الإسلام وشريعة الإسلام وهدية
الطاهر ، بل ومكانة علماء الإسلام والدعاة إليه .

ثانياً ، تحقيق مصلحة الوطن ، والتي تمثلت في الأمن والأمان ، وتوحيد
الكلمة ليلتفت الوطن بكل طوائفه وفئاته لمواجهة العدو المشترك للجميع . والذي
يتربص بالوطن ويتحين الفرص لينال من حريته وسيادته .. فليس هناك مواطن على
أرض مصر يجهل أن هناك محاولات أمريكية وإسرائيلية محمومة لتحجيم دور مصر
العربي والإسلامي في جميع المجالات : الدينية والسياسية والشعبية ؛ لأنهم يرون
في مصر بحجمها وثقلها وتاريخها عائقاً أمام تحقيق أهدافهم ومطامعهم في
المنطقة .. وعلى كل مسلم مخلص عاقل محب لوطنه ألا يكون أداة لتحقيق أهداف
عدوه في تحجيم دور مصر قلب الإسلام النابض .

ثالثاً : معالجة ملف السجون المولم لتشهد السجون في فترة تفعيل المبادرة
أطيب وأحسن عهدوها في فترة طويلة جداً .. كما شهدت تطوراً كبيراً واضح
المظاهر عظيم الأثر في كل اتجاه . « المعاملة الكريمة - التغذية - العلاج - الدراسة
للطلبة الجامعيين - عودة الاستقرار إلى الأسر وتوقف مسلسل الطلاق والذي كان
من أهم سمات مرحلة ما قبل تفعيل المبادرة » .

كما أورد الكتاب أنه : " قبل أن نختم هذه المقدمة نقول لكل مهتم بأمر
الإسلام والمسلمين ولكل إخواننا في التيار الإسلامي .. ولكل غير على دينه وعلى
دعوته إن التجاوب مع المبادرة إنما هو دوران مع شرع الله تعالى ، وليس مع دنيا زائلة
أو عرض عاجل لا يدوم .. فهناك فرق كبير وبون شاسع بين الثبات على الحق وبين
العناد .. فلنندر إذن مع الحق حيث دار وإن لم نربح منه عاجلاً فسوف نربح منه
أجلاً .. فإن أسهم التعامل في بورصة التجارة مع الله تعالى في ازدياد دائم حسب
قانون الله « الحسننة بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف » (١٩) والله يضاعف لمن يشاء ،
وذلك بعكس التعامل مع بورصة الدنيا والتي تتأرجح أسهمها بين الزيادة
والنقصان " .

"وعلينا ألا نستجب للمزايدين ، فإن المزايدة تضع الممكن في طلب
المستحيل .. ورحم الله رجلاً أبصر زمانه فاستقامت طريقته .. ونحن لا نملك عصا
سحرية لحل كل المشكلات ، وإنما بذلنا قصارى جهدنا متوكلين في ذلك على الله
تعالى ، وقد يكون الزمن جزءاً من العلاج .. وإنما لم نتعامل مع المبادرة بمنطق وفهم
تاجر قصير النظر لا يرى إلا تحت قدميه ولا يحسب إلا ربح يومه العاجل .. ولكننا

١٩ - جزء من حديث رواه البخاري (٤١) عن أبي سعيد الخدري رضى الله تعالى عنه ، والنسائي في
المجتبى (٢٣٩٢) عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنهما ، وابن ماجه (٣٨٢٣)
عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه ، وأبو داود (٣٤٣) عن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة رضى الله
تعالى عنهما .

تعاملنا بمنطق وفهم الدعوة إلى الله سبحانه الذين ينظرون إلى مرضاة الله رب العالمين، وإلى مصالح ديننا العظيم، وإلى مصالح المسلمين في الدنيا والآخرة .
فعلى كل مسلم - يقدم مصلحة دينه وأمته على مصالح ورغبات نفسه
ألا يتعامل مع المبادرة بالحسابات المادية التي تحكمها مقدره العباد، ولكن عليه أن يتعامل معها بمنطق الشرع والدين، والذي تحكمه قدرة ومشئته رب العباد تبارك وتعالى .

على كل مسلم يفهم دينه فهما صحيحا ألا يتعامل مع مبادرتنا بأسلوب صاحب الدنيا ضيق الأفق الذي لا ينظر إلا إلى الدنيا ولا يرغب إلا في متاعها .. ولكن عليه أن يتعامل معها بأسلوب صاحب الدين يتخذ من دنياه معبرا لآخرته ووسيلة لمرضاة ربه .

ولعل الجميع قد لمسوا أن الجماعة الإسلامية بعد المبادرة قد تغيرت إلى الأحسن والأفضل .. ولقد راهن الكثيرون على أن هذه المبادرة لن تقبل وسيكون أبناء الجماعة أول من يرفضها .. ولكن الواقع أثبت غير ذلك .. فلقد صدق حدسنا في أبناء الجماعة فأصبحوا خير من يقوم بتفعيل المبادرة وداروا معها متغيرين إلى الأحسن في فهمهم لدينهم، وفي المحافظة على مصالحه .. وأصبحت الجماعة أفضل كثيرا من ذي قبل (٢٠) .

أساس التجديد في فقه هذه الجماعة :

وأما عن التكييف «الشرعي» لهذه الرؤية تحليل الوثيقة فيعتمد على الآتي : بما أن الولايات المتحدة "تحتل" أراضي المسلمين في الجزيرة العربية المقصود بذلك هو التواجد العسكري المكثف منذ عاصفة الصحراء ."

٢٠ راجع نهر الذكريات . المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية نشر مكتبة التراث الإسلامي، ص ١٠، ١١ .

وبما أن كل "أمريكي" من خلال عمله بمؤسسات دولته وكذلك سدادته للضرائب لحكومته - يدعم هذا الاحتلال إذا : فهو «محارب» للإسلام والمسلمين، يجوز قتله وقتاله في كل زمان ومكان هذه هي الرؤية الأولى، أما أساس العدول عنها وتجديد الفهم والفكر هنا فقد دللوا عليه بالآتي: "إننا نؤمن بأنه لا يجوز قتل المدنيين ولا النساء ولا الأطفال، ولا التجار ولا الفلاحين ولا حتى الرهبان المنقطعين في أديرتهم حتى مع اعتقادنا بكفرهم. فالإسلام يحرم قتل الكفار إلا - إذا انتصروا لقتالنا.

وفي هذا المعنى هناك الكثير من النقول الصحيحة أوردوها في كتبهم العديدة التي أشرنا إليها.

وفي ضوء هذه الرؤية وهذا الضابط الشرعي الجلي كان الاجتهاد الجديد، وقد أكدوا في دراساتهم أن طبيعة العلاقات الدولية وآليات الصراع في المجتمع الدولي المعاصر تفرض وجوب دراسة متعمقة متأنية لكافة أبعاد ومعطيات الموقف وحساب دقيق ومحكم لكافة تداعيات وآثار كل خطوة من هذا القبيل قبل الشروع فيها، ولهذا كان الانسحاب من الرؤية الأولى ضرورة شرعية وواقعية.

إن الإسلام يحرم قتل المدنيين، والسيوف الإسلامية لها أخلاق والجيش الإسلامي لها قيم، والدستور الإسلامي في القتال ليس فيه ظلم ولا طغيان، وتاريخ الإسلام حافل بالفتوحات العظيمة في مشارق الأرض ومغاربها فما سمعنا يوماً أن جيشاً قتل شعباً، فالجيش الإسلامية - وفق دستورها الحنيف - لا تقاتل إلا من ينتصب لقتالها ويشهر السيف في وجهها.

فالإسلام دين الرحمة. والقتل محرم أصلاً في ديننا الحنيف، وإنما أبيع لمصلحة كبرى هي الدفاع عن هذا الدين ورد العدوان وكذلك فما أن يتحقق النصر حتى تغمد السيوف وتبدأ الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة..

ولعل أبرز قيم دستور الإسلام في القتال هو : تحريم قتل النساء والأطفال والشيوخ والفلاحين والتجار والرهبان والعميان والزمنى وسائر من لم ينتصب لقتال المسلمين ، هذه هي الرؤية الجديدة و خلاصة الاجتهاد الجديد . وقد أوردوا العديد من الأدلة الشرعية سأعرضها من فكرهم لما لذلك من أهمية .

وفى ذلك أحاديث كثيرة نورد بعضها :

عن سليمان بن بريدة عن أبيه رضى الله تعالى عنهما قال : كان رسول الله ﷺ إذا أمر أميراً على جيش أو سرية أوصاه بتقوى الله ، ومن معه من المسلمين حيراً ثم قال : "اغزوا باسم الله ، وفى سبيل الله ، قاتلوا من كفر بالله ، اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمنلوا ولا تقتلوا وليداً (٢١)" .

وعن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما أن امرأة وجدت فى بعض مغازى النبي مقتولة فأنكر رسول الله ﷺ قتل النساء والصبيان (٢٢) .

وعن رباح بن الربيع رضى الله تعالى عنه أن النبي ﷺ عندما وقف على المرأة المقتولة قال "ما كانت هذه لتقاتل ، فقال لأحدهم : إحق خالد فقل له : لا تقتلوا ذرية ولا عسيفا" (٢٣) .

وعن أبي بكر الصديق رضى الله تعالى عنه أنه أوصى يزيد بن أبي سفيان حين وجهه إلى الشام فقال : "لا تقتل امرأة ولا صبياً ولا هرماً" وروى مثل هذه الرواية عن الفاروق عمر بن الخطاب إلى سلمة بن قيس .

٢١ - رواه مسلم (١٧٣١ / ٣) ، وأبو داود (٢٦١٣) ، والترمذى (١٤٠١) ، وابن ماجه (٢٨٥٧) ، والسنائى فى الكبرى (٥ / ١٧٢ : ٨٥٨٦) ، وأحمد فى المسند (٥ / ٣٥٨) .

٢٢ - رواه البخارى (٣٠١٤) ، ومسلم (١٧٤٤ / ٢٤) ، وأبو داود (٢٦٦٨) ، والترمذى (١٥٦٩) ، وابن ماجه (٢٨٤١) ، وأحمد فى المسند (٥ / ٣٥٨) .

٢٣ - رواه أحمد فى المسند (٣ / ٤٨٨) وقال الأرنؤوط صحيح لغيره وهذا إسناد حسن والسنائى فى الكبرى (٥ / ١٨٧ : ٨٦٢٧) .

دعم الرؤية بتفسيرات للقرآن الكريم فى آيات الجهاد :

أوردوا فى كتاب بيانهم التفسيرات التى رأوها صحيحة للقرآن الكريم من ذلك ما روى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يَقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (١٢٠) ﴿ البقرة..

قال : "ولا تعتدوا" أى لا تقتلوا النساء والصبيان والشيخ الكبير ولا الأرمن (٢٤) ولا الأعمى ولا الراهب ولا العبد .

وروى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه قال : "اتقوا الله فى الفلاحين الذين لا يناصبونكم الحرب" .

وقال الشوكانى : "لا يجوز قتل مثل من كان متخليا للعبادة من الكفار كالرهبان لإعراضهم عن ضرر المسلمين" .

وقال صاحب كتاب "الهداية" الحنفى : "لا تقتلوا امرأة ولا صبيا ولا شيخا فانياً ولا مقعداً ولا أعمى ؛ لأن الميخ للقتل عندنا هو "الحرب" ولا يتحقق منهم" .

ومن أقوال العلماء التى دعموا بها رؤيتهم من ذات المعنى ما نقله الإمام النووى من إجماع العلماء على تحريم قتل النساء والصبيان ما لم يقاتلوا (٢٥) .

ونقل ابن بطلان وغيره "اتفاق الجميع على عدم جواز القصد إلى قتل النساء والصبيان للنهى عن ذلك" .

وذهب مالك والأوزاعى إلى أنه لا يجوز قتل النساء والصبيان بحال وحتى إذا

٢٤ - وهو صاحب المرض العضال المرمن مثل الشلل والفشل الكلوى أو الكبدى أو الاستسقاء وبحود .

٢٥ - مسلم بشرح النووى، كتاب الجهاد والسير .

تترس أهل الحرب بهم أو تحصنوا بحصن أو سفينة وهما فيهما معهم لم يجز قتلهم ولا تحريقهم (٢٦).

وقال ابن قدامة المقدسى: .. ويقاتل من سواهم من الكفار حتى يسلموا فى ظاهر مذهب الإمام أحمد ولا يجوز قتل نساءهم ولا صبيانهم لما روى ابن عمر رضى الله تعالى عنهما عن النبي ﷺ أنه نهى عن قتل النساء والصبيان متفق عليه. وغيرها الكثير من الأدلة والأقوال التى تحرم قتل المدنيين ما لم يقاتلوا المسلمين أو ينتصبوا لقتالهم أو يشهروا سيوفهم فى وجوههم فإن فعلوا جاز قتلهم وقتالهم بلا خلاف.

ومعلوم أن برجى مركز التجارة فضلاً عن الطائرات المدنية المختطفة كان فيها من النساء والأطفال والتجار والمدنيين والمرضى و... و... بل والمسلمين أيضاً الكثير (٢٧).

وقد وجه إلى الجماعة التى ترتكب العنف وبادرت بذلك سؤالا عما إذا كانوا قد عطلوا الجهاد؟ فدللت إجابتهم على تصحيح فهم فريضة الجهاد حيث ذكروا:

بداية لا يستطيع مسلم أن ينكر فريضة الجهاد وإلا كان منكرا لمعلوم من الدين بالضرورة.. فالشارع الحكيم أوجبه على عموم المسلمين كفرض كفاية لدفع العادية على الدين وعلى البلاد.. ونصوص الكتاب والسنة فى ذلك أكثر من أن تحصى، نسوق منها:

قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ ﴾ (٢١٦) ﴿ البقرة...
وقوله تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ وَيَكُونَ الدِّينُ لِلَّهِ ﴾ (١٩٣) ﴿

٢٦ سل السلام (٢ / ٤٧١).

٢٧ راجع بهر الذكريات: المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، ص ٢٠٥ - ٢٠٨.

«البقرة...» وقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً (٣٦) ﴾ «التوبة...» وغيرها وفي السنة: «الجهاد ماض إلى يوم القيامة» (٢٨) وقوله ﷺ: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله» (٢٩) وغير ذلك كثير..

ومما يؤكد الاجتهاد الجديد لدى الجماعة ما ذكروه من أن أى فرض من فرائض الدين لابد من تحقق مشروعيته حتى يكون واجب الأداء، بمعنى لا بد من توافر شروطه وأسبابه وانتفاء موانعه ومراعاة مقاصد الشرع، واستيفاء مشروعيته يستلزم أموراً عدة ويهمنى أن انقلها مما كتبه حيث وضعوا بأنفسهم الشروط وهى:

١ - الشرعية: بمعنى التحقق من موافقته للشرع، فالأمر هنا عظيم وهو إراقة الدماء واستحلال الأموال، ويزداد الأمر خطورة أننا فى مجتمع من المسلمين الذين عصم الله دماءهم وجعل حرمتهم أعظم وأشد من حرمة الكعبة - كما يذكر الحديث الشريف - لذلك فإن التحقق من أن الدماء المراقبة هدر، شرط أساسى فى تلك المشروعية، وينبغى أن تكون قطعية لا شبهة فيها، وأنه لا يوجد أى مانع شرعى من الموانع التى أشرنا إليها من قبل يمنع القتال.. ثم ومن المشروعية أيضاً عدم الإضرار بما للأمة من مصالح عليا، وخاصة تلك التى تمس حاجات الناس وأقواتها وأرزاقها ومرافقها الحيوية، فهذا إلى جانب حرمة شرعا باعتبار تلك

٢٨ روى أبو داود (٢٥٣٢) عن أنس بن مالك رضى الله عنه تعالى عنه قال: قال ﷺ ثلاثة من أهل الإيمان: الكف عمن قال لا إله إلا الله ولا نكفره بدين ولا نخرجه من الإسلام بعمل. والحنيد ماض منذ أن بعثنى الله إلى أن يقاتل آخر أمتى الدجال لا يظله جور جائر ولا عدل عادل والإيمان بالأقدار. وقال الألبانى: ضعيف. وروى موقوفا عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه ولا بأس برواته إلا أن مكحولاً لم يسمع من أبى هريرة، قاله الحافظ فى الفتح.

٢٩ رواه البخارى (٢٥)، ومسلم (٢٢ - ٣٦).

الأموال والمرافق من أموال المسلمين المعصومة ، وإن المضيع المباشر لها والتنسب أيضا وإن لم يباشر إنما يقع في محارم الله ، فإنها أيضا تثير المجتمع وتستعديه وتفقدته الثقة في الدعوة والدعاة . . ولا يخفى ما كان من الأحداث السابقة من خلل في تلك المشروعية سواء على صعيد الضبط الشرعي والذي كثيرا ما افتقده المشاركون في هذه الأحداث ، أو على صعيد الاستهانة بالدماء والأموال المعصومة والمرافق التي تمس حاجات الناس ولا يخفى أيضا أثر تلك الأحداث في استعداد المجتمع على الإسلام والمسلمين أولا وعلى دعوتهم ودعاتهم ثانيا .

٢ . **صدق النية** : فلا يجوز لأي مسلم أن يتحرك لأي عمل يتغنى به الثواب إلا بنية صادقة وقصد يتغنى به وجه الله تعالى وإعلاء أمره . وأما دخول دعاوى العصبية والقبيلة والثأر الشخصي والجماعي وصور الحمية الجاهلية المختلفة إلى قصد العاملين ، أو مثلا الرغبة في مجازاة الآخرين أو التحرك لنفى أقوال المشككين أو غير ذلك من الأسباب الدنيوية لا شك أنه محبط للعمل ومفسد له ومضيع لثوابه ، بل وقد يكون معصية في ذاته مجلبة لسخط الله من حيث أراد صاحبه أن ينال الثواب .

٣ . **غلبة المصلحة** : وذلك أن الجهاد ليس غاية في ذاته ، وإنما شرعه الله لتحقيق غاية عليا هي حماية بيضة الإسلام وبلاد المسلمين وإعلاء راية التوحيد ، وهي مصالح عليا تعيها الشارع الحكيم في أمره بالجهاد . . فإذا ذهبت هذه المصالح أو كان قصد الإنسان غير هذه المقاصد ، أو كان هناك من المفاسد المترتبة على هذا الجهاد ما يربو على هذه المصالح ، فإن الجهاد هنا لا يكون شرطا مشروعا .

وهذه المصالح لها عناصر متعددة ، منها المصالح الدنيوية العامة من إقامة الدين ونشر دعوته ومنها حماية المسلمين ونسائهم وذرايبهم وضعفائهم حتى لا يكونوا عرضة للتنكيل والفتنة في الدين ، فإن المفاسد الناتجة عن تجاهل هذه الحماية قد تربو

على كثير من المصالح التي قد تقصد، ومنها توقع القبول العام من الأمة وتجييشها ضد العدو المشترك واشتراكهم في حماية دينهم وبلادهم، ومنها اختيار الزمان والمكان المناسبين للمعركة، وغير ذلك من العناصر التي ينبغي ألا يعدو على تقديرها إلا أهل الخبرة والدراية من القائمين على أمر المسلمين ولا تترك هكذا في أيدي البعض ممن لا يحسنون تقدير الأمور، فهي مسألة خطيرة تراق فيها الدماء، ولذا ينبغي أن توضع في يد أولياء المسلمين ممن يجمعون بين المعرفة بمقاصد الشريعة والإدراك الجيد للواقع دون رعونة أو اندفاع غير محسوب.. ولا ينبغي أن يتجاهل العاملون للدين الأخذ بالأسباب الواقعية الملائمة إلى جانب الأسباب الشرعية اعتمادا على معجزات سماوية، فإن هذا ليس من التوكل وإنما هو من التأويل الفاسد للنصوص ولا يخفى كيف منع الشارع الحكيم ورسوله الكريم ﷺ من قتال أهل مكة - المقطوع بكفرهم وصددهم عن سبيل الله - رغم أنه أولى الناس بأن ينصر بالمعجزات ولكن ليرسخ هذا المعنى الهام في نفوس المؤمنين، فتقدير توازن القوى والقدرة شيء هام في اتخاذ مثل هذا القرار.

٤ - ينبغي ألا يوكل النفير العام على أعداء أمة الإسلام ودينهم إلا إلى إجماع الأمة من قادتها وأهل الحل والعقد فيها، ولا يكون ذلك للأحاد والأفراد أو حتى للجماعات التي لا ينتمى إليها إلا بعض الأمة قلوا أو كثروا.. إذ إن المضار التي ستنتج عن هذا النفير ستقع بعموم المسلمين. والحسبة ممنوعة إذا كان سياتر عليها الإضرار بالمسلمين، والجهاد نوع من الحسبة.. لذا ينبغي أن يكون لمثلي عموم المسلمين والمقدمين والمطاعين فيهم دورهم في هذا الأمر (٣٠).

ومن ذلك يتبين لنا أن المراجعة التي قام بها هؤلاء الشباب، هي تجديد في فهم

٣٠ نهر الذكريات - المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية، ص ١٠٩ - ١١١.

الدين واجتهاد مقبول اعتمد على أدلة شرعية ، وهذا بلا شك نموذج للتجديد بمعنى العودة إلى جعل الشيء وتنقيته من الأخطاء والشوائب التي علقت به .

العدول عن شرعية قتل السائحين :

كان الاجتهاد القديم يقول بأن هؤلاء السائحين يستحلون ما حرم الله من شرب الخمر وأكل الخنزير ويجاهرون بالحرام ويشيعون الفساد في المجتمعات الإسلامية ؛ لذا يستحق قتلهم . وقد راجعوا أفكارهم ونجد إجابة جيدة على حرمة قتل السياح والحديث عن حرمة ذلك من وجود بينهما هي :

أولها : عدم مشروعية قتل النساء والصبيان والعجائز حتى ولو كان من ديار بلاد تحارب المسلمين من أهل الكفر «من دار الحرب»... وفيها من النصوص الكثير ساقوا منها :

قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ ﴾ (١٦٠) ﴿ البقرة .. فأكثر المفسرين على أن من العدوان قتل النساء والصبيان والعجائز والزمنى . الحسن البصرى ، سعيد بن جبير ، أبو العالية .. (٢١) . قال الإمام النووي : «أجمع العلماء على تحريم قتل النساء والصبيان إذ لم يقاتلوا» (٢٢) .

عن ابن عمر رضی الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والصبيان (٢٣) .

٣١ الجامع لأحكام القرآن القرطبي (٢ - ٣٤٨) .

٣٢ شرح صحيح مسلم للنووي (كتاب الجهاد والسير : باب تحريم قتل النساء والصبيان) .

٣٣ رواه أحمد في المسند (٢ - ٢٢) . البخاري (٣٠١٤) . ومسلم (١٧٤٤ - ٢٤) . والترمذي

(١٥٦٩) . وأبو داود (٢٦٦٨) . وابن ماجه (٢٨٤١) . ومالك في الموطأ (٩٨١) . والدارمي

(٢٤٦٢) عن ابن عمر رضی الله تعالى عنهما .

ويشيرون كذلك إلى أن النبی ﷺ أنكر أشد الإنكار على خالد بن الوليد، سيف الله المسلول لما أخبر أنه قتل امرأة وعلل ذلك بقوله: «ما كانت هذه لتقاتل، وأمره أن لا يقتل ذرية ولا عسيقا» (٢٤).

وبهذا المعنى تكلم العلماء من منع قتل النساء والصبيان حتى في الحرب - ما لم يقاتلوا - وحتى لو كانوا من أهل الكفر المخربين للإسلام وعللوا ذلك بأن القتال والقتل إنما يكون لمن ينتصب لقتال المسلمين، وهؤلاء ليسوا كذلك حتى من عللوا بغير ذلك من العلل فإنهم أكدوا على ذلك المنع.

وردوا كذلك على التساؤل القائل بأن هؤلاء السياح إنما جاءوا ليفسدوا في البلاد بنشر الخمر والزنا والتبرج، بل إن منهم من يحمل داء الإيدز لينشره بين أبناء بلدنا، ومنهم من جاء ليتجسس على بلادنا لصالح أعدائها، ألا ينبغي أن نتصدى لهم حماية لشبابنا وبلادنا منهم؟

والإجابة عندهم: أن إصدار الأحكام الكلية شيء مخالف لنهج الشرع الشريف في الحكم على الناس.. وإن نسبة لا بأس بها من هؤلاء السياح من بلاد إسلامية جاءوا إلى بلد الأزهر بين متعلم ومستمتع بمناخها الجميل أو متعرفا على ثقافة البلد وأبنائه، أما من لم يكونوا من بلاد الإسلام فإن إطلاق الحكم العام عليهم أيضا خاطئ، فإن أكثرهم جاء أيضا لأهداف مشروعة لا غبار عليها ولو كان فيهم القليل ممن تصف فإن الجريمة في الشرع والقانون شخصية لا تعمم.. وإن الحق يقول: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ (١٦٤)﴾ «الأنعام». هذا من ناحية، أما من الناحية الأخرى فإن إنزال العقوبة بالمجرمين من ناشري الفساد والجواسيس ليس من اختصاص الأفراد إذ إن الأمر يتطلب سطوة السلطان التي تسعى في حماية البلاد وأبنائه وتحتاج إلى تحقيق قضائي يثبت الجرائم بوسائل الإثبات الدقيقة ليكون

٣٤ رواه أحمد في المسند (٣ / ٤٨٨)، وقال الأرنؤوط: صحيح.

صاحبها بعد ذلك مستحقا للعقوبة وهذا لا يتأتى إلا للدولة بإمكاناتها وسلطانها .
أما الأفراد فإنهم يعجزون عن ذلك .. فيضعون الأمر في غير موضعه .

ثانيها : أن هؤلاء السياح إنما دخلوا بلادنا بأمان مشروع يوجب على كل مسلم أن يحفظه ويحمي صاحبه ، ولكي يتضح هذا المعنى نقول : إن الأمان هو عقد السلامة من الأذى ، بمعنى أن به حفظ نفس ومال وعرض المستأمن وطمأنينته من كل عادية .

وقد شدد النبي ﷺ على حفظ ذمة المسلمين فقال : « .. فذمة المسلمين واحدة فمن أخفر مسلما فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين » (٢٥) .

وقد اتفق الفقهاء أن المسلم حرا كان أو عبدا يجوز له أن يؤمن الفرد والجماعة الصغيرة بينما للإمام أن يؤمن الدول والجيوش ..

وعليه ، فكل من دخل ديار المسلمين بموافقة أحدهم أو بعضهم صار آمنا يحرم على أي مسلم أن يتعرض له . بل إن كل كافر جاء وهو يظن أن هناك آمنا يحميه يلزم تأمينه ولو لم يكن ذلك حقيقيا .

وفي هذا المعنى يقول الشيخ عليش في مختصر الخليل : «ثم الأمان يكون بلفظ أو إشارة مفهومة أي شأنها فهم العدو والأمان فيها وإن قصد المسلمون بها ضرد كفتحننا المصحف وحلفنا أن نقتله فظنه تأمينا فهو تأمين » (٣٦) .

وتم توجيه سؤال مباشر حول الاجتهاد الجديد للجماعة جاء فيه :

ما هو الموقف من الكتابات القديمة التي نشرتها الجماعة من قبل ؟ وهل تعد

٣٥ رواه البخارى (١٨٧٠) ، ومسلم (١٣٧٠ - ٤٦٧) . وأبو داود (٢٠٣٤) ، وأحمد في المسند (١ - ١٢٦) عن علي رضي الله تعالى عنه .

٣٦ - سير الذكريات . المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية . ص ١١٣ - ١١٥ .

الكتابات الجديدة بديلا عنها؟ هل كانت الكتابات السابقة. والتي تم تغيير بعضها. هي بعض من فكر الجماعة ثم التخلي عنه؟

وكانت إجابتهم بداية. ينبغي أن يكون مفهوما أن منهجنا وفكرنا هو كتاب الله وسنة نبيه ﷺ بفهم سلفنا الصالح.. بمعنى أننا نؤمن أنه لا قدسية لأية كتابات تلزمتنا كمسلمين أن ندور حولها ونثبت عليها ولا نقبل أن يقع عليها أى تغيير أو تحويل إلا الكتاب والسنة، أما ما عدا ذلك من اجتهادات البشر وكتاباتهم فليس لها أية قدسية تعصمها من التقويم والتصحيح على وفق ذلك النهج السديد. والصحيح فيها ما وافق الكتاب والسنة، أما ما خالفهما فلا يلزمتنا.

هذه واحدة، وأما الثانية: فهي أن كثيرا من الأشياء والكتابات يتعامل معها البعض باعتبارها ثوابت لا ينبغي التعرض لها بتبديل أو تعديل أو تقويم. وهي في حقيقتها لا تتمتع بهذه الخاصية. وإنما ظن من ظن بها ذلك لطول إلف أو لكثرة تكرار، أو عدم اطلاع على مخالف لها، أو لتقديره وثقته فيمن كتبها، أو لفقدان ثقة فيمن خالفها، أو لغير ذلك من الأسباب التي تخرج هذه الأفكار والاجتهادات عن وضعها الطبيعي كاجتهادات بشرية قابلة للمخالفة في نظر البعض.

أما الثالثة: فإنه لا يضر العالم المجتهد أن يرى الحق في غير رأيه الذي ارتآه. فيترك رأيه ويعود للحق، ويصوب ما كان يراه خطأ، ولا ينتقص ذلك من قدره كعالم مجتهد. ورحم الله الفاروق عمر (رضى الله عنه) إذ أوصى قاضيه أبا موسى الأشعري، فقال له: «... لا يمنعك قضاء قضيته بالأمس، راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق فإن الحق قديم» (٢٧). ولا يجوز له أن يتمسك بهذا الخطأ بدعوة الثبات وعدم التخلي عن القديم، فإن الحق أقدم منه، وإن التمسك بهذا القديم ليس ثباتا على الحق، وإنما هو معاندة مذمومة. وقد كان الأئمة العظام

٣٧ رواه البيهقي في الكبرى (١٠ ١١٩ ٢١٥٩) والدارقطني في السنن (٤ ٢٠٦ ١٥).

تعتبر اجتهاداتهم بتطور أفهامهم ووضوح الحقيقة أمامهم وتبدل الأعراف والمصالح ولا يجدون في ذلك حرجا، وأبرز مثال على ذلك ما عرف عن الإمام الشافعي وفتاواه القديمة في العراق ثم فتاواه المصرية الجديدة، وغيره من الفقهاء.

ارتباط هذه الآراء بفكرة التجديد :

بعد أن أوضحت الأفكار الجديدة لعله من المناسب أن أبين صلتها بقضية التجديد، فقد تساءلوا بعد كتاباتهم: هل نسخت الكتابات الجديدة ما سبق من كتابات؟ وردوا على ذلك بالقول: إن هذه الكتابات هي آخر ما انتهينا إليه من دراسة بعد سنين طويلة عركتنا فيها التجارب واكتسبنا فيها من الخبرات الشيء الكثير، هذا غير ما حصلناه من دراسات واسعة لكتب علماء السلف والخلف وسعت المدارك، وزادت من عمق بصيرتنا ومن فهمنا لأمر الدين. وهذه الدراسات تحمل تفاصيل لأمر أجملت في السابق، وكانت تحتاج لمزيد من إيضاح بيان شروطها وأسبابها وموانعها ففهمت من البعض على غير وجهها.

وتحمل أيضا تقويما وتصحيحا لأشياء وممارسات كانت موضوعة في غير موضعها وتحتاج لتصويب.. وكذا تحمل أحكاما كانت غائبة عن أذهان البعض. وكان لابد من تذكيرهم بها، وإعادة وضعها في مكانها الصحيح.

كل هذه المعاني تعرضت لها الدراسات الجديدة، وعليه فكل ما كان من قبل مجملا أو كاملا أو ناقصا أو خاطئا وتم توضيحه، أو تكملته، أو تصويبه. فالجديد هو المعبر عنا.. والجديد ألقى كل ما يناقضه من كلام سابق أو ممارسات مخالفة. ولا ينبغي بالطبع أن يفهم من ذلك أن هناك تخليا عن نهج الجماعة وفكرها، فإن منهج الجماعة وفكرها - كما أشرنا من قبل - هو الكتاب والسنة واتباع الحق حيث كان والدوران معه حيث دار (٢٨).

٣٨ - راجع نهر الذكريات المراجعات الفقهية للجماعة الإسلامية. ص ١١٨ - ١٢٠.

ونقول لإخواننا جميعاً، ولكل من قرأ كلامنا السابق واللاحق مقولة الأئمة العظام من قبل : «ما وجدتم من كلامنا موافقا للشرع الشريف فعضوا عليه بالنواجذ، واحملوه فوق الرؤوس، لا لأنه كلامنا، ولكن لأنه شرع الله ومعيار الحق. وما وجدتموه مخالفاً لذلك فاضربوا به عرض الحائط» (٢٩).

وتدلنا هذه الاجتهادات على التجديد بالمعنى الأول أى تطهير الدين من الأخطاء والأوراق التي أدخلت عليه بفعل تنبيهات غير صائبة من جانب بعض الجماعات أو الأفراد، والعودة إلى شرع الله الخالي من هذه الأخطاء.

التجديد بمعنى إيجاد الحكم الشرعى للوقائع المستجدة :

أما التجديد بالمعنى الثانى، فنجد له مجالاً واسعاً فى مجال تجديد الفقه على وجه الخصوص؛ ذلك أن الفقه الإسلامى باعتباره ذروة سنام الفكر الإسلامى قد وضع من الوسائل والأساليب ما ضمن له دائماً أن يساير أحداث الزمن، وأستطيع أن أعدد الكثير من القواعد والوسائل التي جدد بها الأصوليون أحكام الفقه الإسلامى فى مجال الأحكام الظنية على وجه الخصوص، تلك الأحكام القابلة للاجتهاد والتجديد.

من ذلك قاعدة "تغير الأحكام بتغير الزمان، وقاعدة أن الحكم الشرعى يدور

٣٩ - صح هذا قول الإمام الشافعى رضى الله عنه.

وفى كتاب البداية والنهاية للحافظ ابن كثير : (١٠ - ٢٧٦ - ٢٧٧) وقد قال غير واحد . عنه . إذا صح عندكم الحديث عن رسول الله ﷺ فقولوا به ودعوا قولى ، فإنى أقول به . وإن لم تسمعوا من .

وفى رواية فلا تقلدوني .

وفى رواية فلا تلتفتوا إلى قولى .

وفى رواية فاضربوا بقولى عرض الحائط ، فلا قول لى مع رسول الله ﷺ .

وقال : لأن يلقى الله العبد بكل ذنب ما خلا الشرك بالله حير له من أن يلقاه بشئ من الأهراء

وفى رواية : خير من أن يلقاه بعلم الكلام .

مع عنته وجودا وعدمًا ، ويوجد باب واسع للاجتهااد هو باب المقاصد والمصالح المرسله والتهى تسمح باستخراج أحكام شرعية تنبنى على مقاصد الشارع فى حفظ الأنفس والأموال والأعراض ، ومن قبيل ذلك أيضا ، فقه السياسة الشرعية الذى يعطى لولى الأمر حق الاجتهااد لمواجهة المشكلات الهى تستجد فى حياة الناس . ويدير شئون الدولة بناء على ذلك (٤٠) .

ورغم أننا سنفصل مجالات التجديد فى فصل آخر من هذا الكتاب إلا أننى فى مجال تعريف التجديد والتطبيقات الحديثة له يهمنى أن أعرض لاجتهاادات وتجديدات فى مجال الفقه الإسلامى على الخصوص إذ إن مجامع البحوث تبدل جهداً فائقاً فى التجديد بهذا المعنى ، أى بمعنى التصدى للمشكلات الحديثة واحتياجها إلى الاجتهااد .

فى مجال العبادات : تطاول تجديد التناول إلى مسائل كثيرة اختلف أسلوب العمل فيها عما كان موجوداً فى عهد الرسول ﷺ وصحابته وتابعيهم والمسلمين من بعدهم جيلا بعد جيل حتى يومنا هذا ، وكان تجديد التناول مرهونا فى وجوده ومبناه بمقدار ما أتيح لهم من مستجدات عصرهم وظروف واقعهم ، حتى وضعوا لنا القاعدة المعروفة : " لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان " ، وفى إطار هذا تناول بالتجديد كثيرا من أمور العبادات وذلك كما يلى :

١ - مواقيت الصلاة : حدد النبى ﷺ مواقيت الصلاة فيما رواه الإمام مسلم عن عبد الله بن عمرو أنه ﷺ قال : " وقت الظهر إذا زالت الشمس وكان ظل الرجل كطوله ، ما لم يحضر العصر ، ووقت العصر ما لم تصفر الشمس ، ووقت صلاة المغرب ما لم يغب الشفق ، وصلاة العشاء إلى نصف الليل الأوسط . فهل يطلب من كل مصل إذا جاء وقت الظهر أن يقف فى الشمس لينظر ما إذا كان قد انتقل ظله أم لا ثم يؤدى أو يصليها . ١؟ . ، وإذا جاء وقت العصر يقف ثم يقيس

٤٠ راجع مؤلف الشيخ محمد البنا بعنوان السياسة الشرعية .

ظله ويبحث عن ما إذا كان يوافق طوله أم لا ؟! ثم ماذا يصنع إذا كانت الشمس قد حجمها غيب أو ضباب فلم ينسل منها شعاع يجعل للأشياء ظلاً؟!، أو كان المسلم في بلاد يكثُر فيها الضباب كلندن وما يعلوها من البلاد القابعة في أحضان الدائرة القطبية، وهنا يكون امتثال مطلوب الحديث بالتقدير وابتكار الأجهزة التي تضبط ذلك التقدير، كالحسابات الفلكية، والساعات المائية أو غير المائية مما تتفق معه ابتكارات العصر في تقدير الوقت وحسابه، فإذا ما نظر المسلم في الساعة وطالع الوقت في النتيجة. كان ذلك إيذاناً بأن ذمته قد شغلت بالعبادة ويحاسب على ذلك من ربه في صلاته وصيامه، وذلك نوع من تجديد التناول لا يخالف ما ورد النص عليه في السنة الشريفة".

٢ - الآذان للصلاة: هو الإعلام بدخول وقت الصلاة بألفاظ مخصصة. ويحصل به الدعاء لصلاة الجماعة، وإعلان شعائر الإسلام، وهو واجب أو مستحب على سبيل الكفاية لقول النبي ﷺ: "إذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم خياركم" وعليه يأثم أهل الجهة إذا لم يقم فيها من يؤذن للصلاة كما أن للآذان أحكاماً تتعلق بالمؤذن مثل أن يكون مسلماً عاقلاً مميزاً رجلاً، وأن يكون باللغة العربية عند غير الشافعية، وترتيب ألفاظه وتواليها، ونية الآذان باعتبار أنه عبارة من المؤذن، كما يسن عند الأئمة الأربعة أن يتولى إقامة الصلاة من أذن. وهذه الأحكام تتعلق بالمؤذن، وهو شخص مكلف بوصف فعله بالحل والحرم. فما الحكم إذا لم يوجد من يعرف الآذان أو لا يقدر عليه؟!، وإذا تم الآذان بواسطة شريط مسجل يراعى فيه كل ضوابط الآذان وسننه وآدابه ومكروهاته فهل يجزئ عند عدم القدرة عليه أم لا؟!، إنه يجزئ ويكون الإعلان عن دخول الصلاة به مما يقتضيه الواقع إذا لم يوجد من يقوم به أو وجد، ولم تتوافر فيه شروط القيام به.

٣ صلاة الخوف : وصلاة الخوف مشروعة باتفاق الفقهاء في السفر والحضر
للخوف من العدو في الحرب أو غيره، وقد رُود النص عليها في قول الله تعالى :
﴿ وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا
أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا
فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا حِذْرَهُمْ وَأَسْلِحَتَهُمْ وَذَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ تَغْفُلُونَ عَنْ
أَسْلِحَتِكُمْ وَأَمْتِعَتِكُمْ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً (١٠٢) ﴾ النساء .

ومبنى صلاة الخوف قائم على أن العدو معلوم الجهة، ولذلك فإن الجنود
ينقسمون صفين أو فئتين بحسب موقع كل سرية منهم على أرض المعركة، بحيث
إذا هم صف بالركوع والسجود كانت أعين الصف الآخر على العدو، فإذا فرغ
الأولون من ركوعهم وسجودهم حل الآخرون محلهم في مراقبة العدو ليقوموا
بالركوع والسجود مثل الذين سبقوهم .. وهكذا

وأسلوب الحرب الذي فصل الفقهاء عليه صلاة الخوف قد تغير فلم يعد للعدو
جهة محدودة يمكن الجزم بأنه لم يهجم إلا منها، وأصبحت الطائرات قادرة على
الافتحام من أى جهة دون أن تقوى أجهزة الرقابة على ملاحظتها أو التنبيه لجهة
قدمها، ومن ثم لم يعد لرقابة المصلين معنى، ولهذا يكون الأصح عند اشتداد
الخوف أن يصلى كل واحد حسب استطاعته راجلا أو راكبا مستقبلا للقبلة أو غير
مستقبل لها، يومئ بالركوع والسجود كيفما أمكن، ويسقط عنه من أركان الصلاة
ما عجز عنه، وهو المشهور عن بعض الصحابة كابن عمر، كما رواه البخارى ومسلم
وغيرهما .

٤ صلاة الطالب والمطلوب : والمطلوب هو المطارِد من العدو الذى يفر جاريا منه .
فإذا أراد الصلاة وهو يفر حال جريه صلى بالإيماء ولو مائتيا إلى غير جهة

القبلة وطالبه مثله في الحكم، وقد تغير حال الطالب، كما تغير حال المطلوب. وأصبحوا قادرين على التخفى في أحراش الجبال. بما لا تستطيع أعتى قوات البحث في العالم أن تعثر عليهم، ولم يعد الطالب جاريا على الأقدام أو الفرار في الطرقات، فهل يصلى المطلوبون في أحراش الجبال بالإيماء أم لابد من إتمام الصلاة؟ الأصح إتمام الصلاة ولا يجزيهم الإيماء أو ترك استقبال القبلة. ولو صلوا كذلك لما قبلت صلاتهم لمخالفتها لهيئة الصلاة وشروطها وخروجها عن الترخيص في هيئتها عن غايتها.

هـ **في الطب النبوي**، وهو التداوي طبيًا للشفاء وحفظًا للتقوى: حث عليه النبي ﷺ فقال (تداووا فما من داء إلا وجعل الله منه شفاء) وثبت أن النبي ﷺ التمس العلاج لنفسه، فاحتجم وأعطى الحجامة أجره. والحجامة إحداث جرح في جانب من الرأس ليخرج منه الدم، فيهدأ البدن ويسكن الألم، ولم يكن استخدامه للحجامة مقصودا بذاته كعمل مخصوص، بل بدالته وهو طب التداوي، بما أتاحه العصر من وسائل الجراحة والعلاج، ولو تقدم الطب ووصل إلى ما وصل إليه في أرقى بلاد العالم يكون طلبه والتداوي به هو المقصود من دلالة حديث الحجامة، فإذا ما قام طبيب يدعى أنه من المتمسكين بالإسلام في عصرنا ويزعم أنه يعالج بالحجامة أو بالكي إحياء لتلك السنة النبوية. يكون مسيئًا للإسلام، ومستهيئًا بأسرار الله في خلقه، ومتلاعبًا بأرواح الناس ومستخفًا بالنفس الإنسانية لأن السنة النبوية إنما تتحقق إذا التمس الشفاء بأحدث منجزات العصر في الطب والدواء، فماذا تفيد الحجامة أمام ما وصل إليه الإنسان من أسرار البدن بالأجهزة الدقيقة، والأبحاث العميقة؟ ويكون تجديد الخطاب في الطب النبوي بتحديث الطب، ومواكبة بحوث العصر، وليس بالتزام عين ما كان يعالج به في عصور الإسلام الأولى، من أنوال الإبل

والكى بالنار، وتناول حبة البركة، أو الحجامة، فالدلالة فى تلك الأفعال إنما هى دلالة حال، وليست دلالة التزام الأعيان، بل إن الحجامة قد تكون حراما إذا أدت إلى انتقال العدوى بالفيروسات أو كان مما يغلب فى شأن تعاطيها تلوث الجرح بالميكروبات ففى مثل تلك الحالات وأمثالها، سيكون من يعالج بها كالمستجير من الرمضاء بالنار وهذا ما لا يجوز.

٦ - وفى فقه الجنائز: السنة فى الدفن أن يوارى الميت بطن الأرض، بما يستر بدنه ويحفظ كرامته ولا يجوز أن يرتفع القبر عن الأرض إلا بمقدار شبر، أو ما يعرف به أنه قبر فيحترم ولا يهان، وقد امتلأ باطن الأرض بالمياه الجوفية حتى طفت العظام النخرة والجثث البالية على سطح المياه داخل القبر فى بعض المناطق، فهل يبقى حكم الدفن كما هو، أم أن ما أستجد فى الحياة من أمور لم يكن فى الحسبان يقتضى تغيير الحكم، فيجوز رفع القبر عن الأرض، كما يجوز وضع الجثة فيما يحفظها ويمنع تسرب المواد المتحللة منها إلى المياه الجوفية فيلوثها لا سيما وقد اشتدت حاجة الأحياء إليها، ذلك ما نرى أنه الأصح فى هذا المجال.

٧ - والسنة فى تشييع الجنائز: حملها على الأعناق والسير بها، وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى القول بكرامة الركوب فيه لحديث ثوبان أن النبى ﷺ (أتى بدابة مع الجنائز فأبى أن يركبها، فلما أنصرف أتى بدابة فركب، فلما سئل قال: إن الملائكة تمشى فلم أكن لأركب وهم يمشون فلما ذهبوا ركبت) رواه أبو داود والبيهقى والحاكم.

وخرج رسول الله ﷺ مع جنازة رجل يسمى أبو الدحاح ماشيا ورجع على فرس، رواه الترمذى وقال حسن صحيح والأحناف وإن كانوا يقولون بأنه لا بأس بالركوب، لكنهم قالوا: إن المشى أفضل منه وقد دلت تلك الأحكام على وقوع المقابر فى أحضان المباني، فماذا لو كان الحال على ما هو عليه فى القاهرة الآن.

حيث تستعد المباني بعشرات الكيلو مترات التي يتعذر معها إلا بالركوب فهل سيكون حكم المشي كما كان عليه، وهل سيظل حكم الركوب كما كان، ما أظن ذلك، بل أرى أنه سيتغير بمقتضى موجهه المحقق لمقصود الحكم وهو سرعة الدفن وتيسيره.

٨ - وفي باب الزكاة: يتحدد الوجوب فيها بالمكلف لملك للنصاب. وهو الشخص الطبيعي الذي حباه الله بالعقل وكلفه به، ولم يكن الشخص المعنوي قد عرف بعد، حيث لم يكن قد وجد في وقت تشريعها أشخاص معنوية كالشركات والمؤسسات الاقتصادية الكبرى وغيرها، واليوم أصبحت تلك الشخصيات هي التي تستأثر بالنشاط الاقتصادي والمالي، فهل تكلف بإخراج الزكاة أم لا؟ أرى أنها تكلف، ولا يقال أنها جملة من البناني والتجمعات المادية التي لا روح لها ولا عقل، والتي لا يعترها التكليف بالموجبات الشرعية ومها الزكاة، لذلك فإن الوجوب سيقع على المسؤولين في تلك المؤسسات عن الالتزام المالية. لأن إخراج الزكاة سيكون واجبا عينيا عليهم من تلك الجهة، لأنهم بعد أن اختصروا بالقيام على ولاية هذا الشغل العام أصبحوا مسئولين عنه أمام الله، فيتعين الإخراج عليهم لذلك.

٩ - وفي مصارف الزكاة: يجب إخراج الصدقة للفقير والمسكين. إذا هما من ضمن مصارفها المنصوص عليها في الآية من سورة التوبة ولقد كان المعهود عند تشريعها أن الفقير والمسكين إذ أخبر عن حالهما فإنهما يصدقان ويعطيان حظهما من الصدقة، ولا يجوز نهرهما إذا ألا المتصدق لقول الله تعالى: ﴿وَأَمَّا السائل فلا تنهر﴾ وأما اليوم فقد تغير الوضع، أصبح التسول احترافا ومهنة وله عصابات تجيد حيل النصب والأعيبه، وتتقن أساليب التدليس على الناس

بادعاء المرض ، أو حمل الأطفال أو جمع أموال لتكفين الفقراء أو علاج المرض أو النداء على سكان الأدوار العليا بمكبرات الصوت ، فهل يظل الأمر على ما كان عليه من إحسان الظن بمن يدعى الفقير والمسكين ، أو هؤلاء الذين يطاردون الناس في الإشارات والطرقات وأمام المساجد وفي الساحات . أم أن الأمر يقتضى تنظيماً يمنع هذه الفوضى ، ويرشد أموال الزكاة لتؤدى عملاً نافعاً في حياة المسلمين ، ويحول بينهم وبين ضلال فئة محترفة للتسول نريد تكريس تلك الأموال للإتفاق على شهواتها؟

١٠ وفى الصيام : يجب الصيام برؤية الهلال بقوله تعالى (فمن شهد منكم الشهر فليصمه) وقوله ﷺ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته والرؤية من الألفاظ المشتركة بين النظر والبصر ، والعلم بالبصيرة ، ومن الأخير قوله تعالى ﴿ لتحكّم بين الناس بما أراك الله ﴾ أى بما جعله الله رأياً لك . وليس المراد بما تنظره بعينك .

وإذا أريد به فى الصيام الرؤية البصرية لأدى ذلك إلى اختلاف المطالع ، واختلاف المسلمين معه ما بين مفطر وصائم ، لاختلاف مؤثرات الرؤية البصرية على مستوى الإقليم الإسلامى الواحد ، حتى قال بعض الفقهاء : إن اختلاف المطالع يمكن ؟ أن يقع بين البلدين بينهما مسافة قصيرة ، وذلك كالقاهرة وطنطا مثلاً ، فهل يتصور هذا فى وقتنا الذى أصبح الواحد فيه يرى ويسمع ما يفعله غيره فى أقاليم الدنيا فى نفس لحظة وقوعه .

إن الرؤية المقصودة فى الأحاديث هى الرؤية العلمية ، بدليل أن الصيام يجب بها ، حيث لا يتصور أن يرى كل مكلف الهلال بعينه فذلك أمر متعذر ، بل مستحيل فى حق الكافة ، لأنه مهم المسن ، ومنهم الأعمى ، ومنهم الذى لا يرى أقصر من

موضع قدمه ، فلو كان المقصود بالرؤية هي الرؤية البصرية لما تحقق الوجوب في حقهم ، وهذا ما لم يقل به أحد من الفقهاء ، وإذا كانت الرؤية علمية يكون العصور على الهلال في بلد أو موافقته بالحسابات الفلكية حجة على كل بلاد الدنيا لتيسير العلم به لحظة الصور عليه بكل وسائل العلم المنظورة والمسموعة ، ويكون القول باختلاف المطالع اجتهادا فقهيا تغير واقعه ، وأصبح اتحاد المطالع هو القول الذي يجب أن يلوذ به جميع المسلمين .

١١ - وفي باب الحج : أوجب الله حج البيت الحرام لمن استطاع إليه سبيل ، فقال سبحانه (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) والاستطاعة حددها النبي ﷺ بالزاد والراحلة ، فمن ملك زاده وأجرة السفر يكون مستطاعا ، وذلك فيما روى عن أنس (قال : قيل يا رسول الله : ما السبيل في قول الله تعالى : من استطاع إليه سبيل قال (السبيل هو الزاد والراحلة ، فجعل الاستطاعة منوطة بهما ، حق علق الوعيد على ترك الحج بهما فقال من ملك زاد وراحلة تبلغه إلى بيت الله ولم يحج ، فلا عليه أن يموت إن شأ يهوديا ، أو نصرانيا رواه الترمذى .

ولو ترك الباب مفتوح أمام كل من يملك الزاد والراحلة ليسافر إلى البلد الحرام لاجتمعت الدنيا كلها فيه ، لعل ذلك هو الذى حدد دعوة نبي الله إبراهيم بأن يقول كما حكاه عنه القرآن الكريم : ﴿ رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفئدة مَنِ النَّاسِ تَهْوَى إِلَيْهِمْ ﴾ فقال أفئدة من الناس ، ولو قال أفئدة الناس لتكالت الدنيا عليه فيموتوا من شدة الزحام ، ولا يتحقق المقصود الشرعى من زيارة البيت . ولهذا أصبح من الواجب تحديد نسبة أعداد الحجاج من كل بلد إسلامي ، حتى لا يؤدي ترك الأمر من غير تحديد ، إلى تكالب الناس على المكان فلا يسعهم ، ويموتون تحت أقدام

بعضهم، ومن ثم لا يكون من وقع خارج إعداد تلك النسبة مستطيعاً رغم أنه يملك الزاد والراحلة، ولا يكون واقعا تحت الوعيد النبوي لمن ترك الحج وهو مالك لنفقاته (٤١).

وفي السياق نفسه نسوق أمثلة للتجديد من السيرة النبوية واجتهاد الصحابة:

إرسال معاذ لليمن: لما أراد رسول الله ﷺ أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «كيف تقضى إذا عرض لك قضاء» قال: «أقضى بكتاب الله» قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: «فبسنة رسول الله ﷺ» قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله» قال: «أجتهد رأيي ولا آلو» فضرب رسول الله ﷺ صدره وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول الله لما يرضى رسول الله» (٤٢).

في غزوة بدر: لما أخذ أبو جهل - لعنه الله - يُحرّض المشركين على قتال محمد ﷺ وأصحابه، ومن ثم استطاع أن يستنفر منهم ما يزيد على ألف من المشركين.. المشركون أرادوها حرباً ضروساً لا هوادة فيها.. ورأى الرسول ﷺ أن يؤسس قاعدة الشورى والاجتهاد وإعمال العقل في الصحابة..

فقال لهم: «أشيروا على أيها الناس».

فوقف أبو بكر وعمر وقالوا: خيراً يا رسول الله، ووقف المقداد بن عمرو وقال: يا رسول الله امضى لما أراك الله فنحن معك، والله لا نقول لك كما قال بنو إسرائيل لموسى: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا هاهنا قاعدون، ولكن نقول لك: اذهب أنت وربك فقاتلا إنا معكما مقاتلون.. " وكان هذا رأى قادة المهاجرين، فأحب أن

٤١ راجع مناهج التجديد في العلوم الإسلامية والعربية الجزء الأول، نشر رابطة الجامعات الإسلامية، ص ٧٤ - ٨٠.

٤٢ رواد أبو داود في كتاب الأفضية - باب اجتهاد الرأى فى القضاء.

يعرف رأى قادة الأنصار، فقال : «أشيروا على أيها الناس» ففطن إلى ذلك قائد الأنصار وحامل لوائهم سعد بن معاذ فقال : والله لكأنك تريدنا يا رسول الله؟ قال : أجل .

فقال : "قد آمنا بك وصدقناك وشهدنا أن ما جئت به هو الحق ، وأعطيناك على ذلك عهدونا ومواثيقنا على السمع والطاعة، فامض يا رسول الله لما أردت . فوالذي بعثك بالحق لو استعرضت بنا هذا البحر فخضته لخضناه معك ، ما تخلف منا رجل واحد . وما نكره أن تلقى بنا عدوا غدا . إنا لصبر في الحرب ، صدق في اللقاء . ولعل الله يريك منا ما تقر به عينك . . . يا رسول الله : سالم من شئت وعادى من شئت وصل جبال من شئت ، واقطع جبال من شئت ، وخذ من أموالنا ما شئت . وأبق لنا ما شئت . والذي بعثك بالحق إن الذي تأخذه من أموالنا أحب إلينا مما تتركه لنا . . . وعندئذ تهلل وجه النبي ﷺ فرحا وبشرا وسرورا (٤٣) .

وبعد انتهاء الغزوة أيضا استشار أصحابه في قضية الأسرى . واستقر الرأي على أن يكون الفداء تعليم عشرة من المسلمين القراءة والكتابة وهكذا . . .
اجتهاد السيدة أم سلمة في الحديبية (٤٤) :

لقد كان المسلمون ، كبارا وصغارا ، ثائرين يوم الحديبية ، استفزتهم بشدة طريقة المفاوضات التي استخدمها سهيل بن عمرو مع الرسول ابتداء من رفض السملة على الطريقة الإسلامية ، ورفض أن يكتب محمد صفته ، ثم رفض دخول المسلمين الكعبة في عامهم الذي أتوا فيه . وتأجيل ذلك إلى عام مقبل . بالإضافة إلى

٤٣ رجع سيرة بن هشام ، وراجع تفصيلات في مؤلفنا أخلاقيات الحرب في السيرة النبوية ص ٢٠
٤٤ توضح الكاتبة كارين ارمسروغ اجتهاد أم سلمة ودورها السياسي بجلاء ، ففي دراسة مطوّرة لها حملت عنوانا واضحا في كتاب نشر عن (محمد) ﷺ ، أوضحت بجلاء الدور السياسي للمرأة في الإسلام . وركزت كمن يرسم صورة مركزية الألوان والأبعاد على لقطات من هذا الدور السياسي . لعل أوضحها ما قامت به السيدة أم سلمة . أم المؤمنين - وهو اسم حملته كافة زوجات النبي ﷺ تكريما وتزجيها لهن يوم الحديبية .

الشرط المخفف ، والذي يعبر عن عدم المساواة في الالتزامات ، وهو الخاص برّد محمد من يأتيه من غير إذن وليه ، وعدم التزام قريش بالردّ بالمثل ، ويحجى ابن سهيل بن عمرو ، بعد توقيع العهد يرسف في أغلاله ، وينادى المسلمين أن يخلصوه من الأغلال ويأخذوه معهم ، ولا يستطيع الرسول أن يفعل سوى مواساته وأن يرده إلى أبيه ؛ لأنه وقّع مع القوم صلحا .

ولم تتحمل أعصاب المسلمين كل هذا . . . وعلى النقيض نجد الرسول ﷺ الذي قد أمرهم في هذه اللحظات بأن يحلوا إحرامهم وأن يذبحوا الهدى إيدانا بالعودة دون تأدية العمرة" ويدخل الرسول إلى زوجته أم سلمة في خيمتها حزينا ويقول : "هلك الناس . . هلك الناس" يعصون أمر نبيهم ، وتشير عليه أم سلمة بأن يحل الإحرام ، وأن يذبح دون أن يناقش أحدا أو يلتفت إلى قول ، ويفعل الرسول ﷺ ، وينقذ الأمة من فتنة شديدة محققة ، آخذا بمشورة أم المؤمنين أم سلمة رضى الله عنها ، إذن كان للمرأة دور سياسى واجتهادى بارز في حياة المسلمين ، ولم تكن أبدا كما مهملا كما يدعون ؛ بل كانت تشارك في تحمل العلوم ونقلها ، وفي السياسة وفي التجارة بل وفي الحرب وفي كافة شئون الحياة ، ولكن غلب عليها العمل في المنزل ، في تربية الأبناء ، وهي مهمة جد صعبة ، في تأمين المأكل بيدها والملبس بأصابعها ، والمشرّب بجلب الماء من الخارج إلى بيتها . .

اجتهاد الصحابة والأذان ؛

كان المسلمون في أول عهدهم بالإسلام يجتمعون للصلاة في مواعيدها ، من غير دعوة ، فلما كثروا ، وزاد عددهم ، فكر الرسول ﷺ في طريقة يدعو بها الناس إلى الصلاة ، فاقترح عليه بعض المسلمين أن يرفع راية في موعد الصلاة ، فاذا رآها المسلمون أقبلوا ، فلم يعجبه ذلك ، فقال بعضهم : نستعمل البوق لننادى به على الصلاة كما تفعل اليهود . فلم يعجبه ذلك أيضا .

فقال آخرون : نستعمل الناقوس (الجرس) ، فندقه ليعلم المسلمون أن موعد الصلاة قد حان .

وكان أحد الصحابة وهو عبد الله بن زيد " رضى الله عنه موجودا بينهم . وكان مسلماً مؤمناً ، يحب الله ورسوله ، ويتقى الله في أعماله سمع " عبد الله بن زيد هذا الكلام ، وانصرف إلى بيته ، ونام وهو يفكر في حل لهذه المسألة وفي منامه رأى رؤية عجيبة ، وعندما طلع الصباح أسرع إلى الرسول ﷺ وقص عليه تلك الرؤيا ، وقال إنه رأى رجلا يلبس ملابس خضراء ، يحمل ناقوساً في يده ، فقال له :

هل تبغى هذا الناقوس ؟

فقال الرجل صاحب الملابس الخضراء : وماذا تصنع به ؟

قال " عبد الله بن زيد " : ندعوه به إلى الصلاة

قال الرجل : هل أدلك على خير من ذلك ؟

قال " عبد الله بن زيد " : وما هو ؟

قال الرجل ذو الملابس الخضراء : تقول

الله أكبر .. الله أكبر .. الله أكبر .. الله أكبر

أشهد أن لا إله إلا الله .. أشهد أن لا إله إلا الله

أشهد أن محمداً رسول الله .. أشهد أن محمداً رسول الله ..

حى على الصلاة .. حى على الصلاة

حى على الفلاح .. حى على الفلاح

الله أكبر .. الله أكبر

لا إله إلا الله

فلما سمع رسول الله ﷺ هذه الرؤيا . قال :

- إنها لرؤيا حق .. إن شاء الله

وطلب الرسول من عبد الله بن زيد " أن يقوم مع بلال " - رضى الله عنه

ويخبره بهذه الكلمات ليؤذن بها .. ففعل

وأذن "بلال" رضى الله عنه فسمعه عمر بن الخطاب - رضى الله عنه وهو

فى بيته ، فخرج إلى الرسول ﷺ ، وقال له :

يا نبي الله . والذي بعثك بالحق ، لقد رأيت مثل الذى رأى . فقال الرسول ﷺ :

فله الحمد على ذلك .. وغيرها من المواقف التى تدل على اجتهاد الصحابة .

ويمكن أن نرد ضرورات وأسباب التجديد إلى مجموعة من المسائل هى التى

جعلت من التجديد فى مفهوم عموم المسلمين واجبا أو فرضا ، نذكر من هؤلاء الإمام

السيوطى فى كتابه المهم "الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل

عصر فرض ، ونذكر منهم أيضا كافة الأئمة العظام الذين عاصروا الرسول ﷺ مثل

عمر بن الخطاب وعلى بن أبى طالب وعائشة - رضى الله عنهم أجمعين ومنهم

أيضا الفقهاء الأربعة وغيرهم من أصحاب المذاهب السنية والشيعية (٤٥) .

كذلك يمكن أن نسوق جملة من اجتهادات معاصرة للمجامع الفقهية بشئ

من التفصيل :

أولاً : قرارات وتوصيات مجمع الفقه الإسلامى الدولى فى مجال التجديد ،

المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامى فى جدة السعودية ، فى دوراته العشر

٤٥ هناك غير فقهاء المذاهب الأربعة فقهاء وضعوا أسسا لفقه واسع عميق ولكن لم يكن لهم تلاميذ

يكتبون فقههم وينشرونه كفقهاء المذاهب الأربعة من أمثال الفقيه المصرى الإمام الليث بن سعد

والفقيه الأصمعى وأبو بكر الأصم والإمام زفر وغيرهم .

أذكر أمثلة فقهية جديدة مهمة، علما بأن أغلبها فى القضايا الطبية والاقتصادية، منها: زكاة الديون، زكاة العقارات والأراضى المأجورة غير الزراعية حكم أطفال الأنابيب، بنوك الحليب، أجهزة الإنعاش، التأمين وإعادة التأمين، حكم التعامل المصرفى بالفوائد، وحكم التعامل بالمصارف الإسلامية، توحيد بدايات الشهور القمرية، خطاب الضمان، زكاة الأسهم فى الشركات، توظيف الزكاة فى مشاريع ذات ربح بلا تمليك فردى للمستحق.

ويمكن أن نذكر اجتهادات أخرى فى مجال الإحرام للقدامى للحج والعمرة بالطائرة والباخرة، وصرف الزكاة لصالح صندوق التضامن الاجتماعى وأحكام النقود الورقية، وتغير قيمة العملة، وسندات المقارضة، وسندات التنمية والاستثمار، وانتفاع الإنسان بأعضاء جسم إنسان آخر، حيا كان أو ميتا. وانزاع الملكية للمصلحة العامة، وبدل الخلو (الفروغ) وبيع الاسم التجارى والترخيص، ومنها التأجير المنتهى بالتمليك، والمراوحة للأمر بالشراء، وتنظيم النسل، والحقوق المعنوية، والتمويل العقارى لبناء المساكن وشرائها، وتحديد أرباح التاجر، والعرف، والبيع بالتقسيط، وحكم إجراء العقود بآلات الاتصال الحديثة، والقبض: صورته، وبخاصة المستجدة منها وأحكامها، وزراعة خلايا المخ والجهاز العصبى.

ومنها البويضات الملقحة الزائدة عن الحاجة، زراعة الأعضاء التناسلية، وزراعة عضو استؤصل فى حد أو قصاص، والأسواق المالية، السندات، وعقد الاستصناع، وبيع الوفاء، والعلاج الطبى (أحكام التداوى، وعلاج الحالات المؤوس منها).

ومنها أيضا الحقوق الدولية فى نظر الإسلام، حوادث السير، بيع العربون، عقد المزايدة، تطبيقات شرعية لإقامة السوق الإسلامية، قضايا العملة، مشكلات البنوك الإسلامية، المشاركة فى أسهم الشركات المساهمة المتعاملة بالربا، بطاقات

الائتمان، أخلاقيات الطبيب : مسؤوليته وضمانه، مداواة الرجل للمرأة مرض نقص المناعة المكتسب (الإيدز) .

ومنها كذلك تجارة الذهب، الحلول الشرعية لاجتماع الصرف والحوالة، السلم وتطبيقاته المعاصرة، الودائع المصرفية (حسابات المصارف) ، الاستثمار في الأسهم والوحدات الاستثمارية، المناقصات، مبدأ التحكيم في الفقه الإسلامى ، سد الذرائع، والمفطرات فى مجال التداوى، الاستنساخ البشرى، الذبائح، دور المرأة المسلمة فى التنمية.

ثانياً : قرارات مجمع الفقه الإسلامى لرابطة العالم الإسلامى فى مكة المكرمة، فى دوراته الثلاث عشرة :

منها - المتعلق بالفقه : التأمين بشتى صورته وأشكاله، والعمل بالرؤية فى إثبات الأهلة، لا بالحساب الفلكى، وحكم تزوج الكافر للمسلمة وتزوج المسلم للكافرة، وحد الرجم فى الإسلام، بيان توحيد الأهلة من عدمه، وحكم وضع اليد على التوراة أو الإنجيل أو كليهما حين أداء اليمين أمام القضاء، وحكم الإحرام من جدة للواردين إليها من غيرها، حول أوقات الصلوات والصيام فى البلاد ذات خطوط العرض العالية الدرجات، حول موضوع التلقيح الصناعى وأطفال الأنابيب، خطبة الجمعة والعيدين بغير العربية فى غير البلاد العربية، واستخدام مكبر الصوت فيها. حول العملة الورقية شأن الظروف الطارئة وتأثيرها فى الحقوق والالتزامات العقدية، حول سوق الأوراق المالية والبضائع : (البورصة) ، حكم تغيير رسم المصحف العثمانى ، عدم جواز أن يستبدل برسم آخر وأيضاً حول تفشى عادة الدوطة فى الهند موضوع زراعة الأعضاء، موضوع الاجتهاد فى جمع وتقسيم الركاة والعشر فى باكستان، دفن المسلمين فى صندوق خشبى، موضوع تصوير النبي ﷺ، وسائر الأنبياء، عليهم الصلاة والسلام.

ومنها موضوع تشريح جثث الموتى، تقرير حصول الوفاة ورفع أجهزة الإنعاش عن جسم الإنسان، الملاكمة والمصارعة الحرة ومصارعة الثيران، ذبح الحيوان المأكول بواسطة الصعق الكهربائي، موقف الشريعة الإسلامية من المصارف، تسجيل القرآن على شريط الكاسيت، الخلاف الفقهي بين المذاهب، والتعصب المذهبي من بعض أتباعها، زكاة أجور العقار، حكم نقل الدم من امرأة إلى طفل دون سن الحولين، وهل يأخذ حكم الرضاع المحرم أو لا، وهل يجوز أخذ العوض عن هذا الدم أو لا؟

حكم التطهر بمياه الخجاري بعد تنقيتها، تحويل الذكر إلى أنثى وبالعكس، قيام الشيك مقام القبض في صرف النقود بالتحويل في المصارف، الاكتفاء بالقيود في دفاتر المصرف عن القبض لمن يريد استبدال عملة، بعملة أخرى مودعة في المصرف، هل يجوز للمصرف أن يفرض غرامة جزائية على المدين بسبب تأخره عن سداد الدين في المدة المحددة بينهما؟

كتابة آية أو آيات من القرآن الكريم على صورة طائر أو غيره، منع الزوج زوجته من تناول العلاج الموصوف لها لمرض الصرع بحجة أن بزوجه مسأ من الجن، أو أن الأدوية الموصوفة لها نوع من المخدر، التلقيح الصناعي بين الزوجين، وإسقاط الجنين المشوه خلقياً، موضوع المواعدة ببيع العملات بعضها ببعض، وهل يجوز أن يقوم المصرف أو الشركة بترتيب عمليات شراء مستقبلي لصالح أحد العملاء بطلب منه، موضوع المشيمة والانتفاع بها في الأغراض الطبية، موضوع تصنيع وتسويق مجسم للكعبة المشرفة.

ثالثاً: قضايا معاصرة في الندوات الفقهية في مجمع الفقه الإسلامي ..
بالهند. قرارات وتوجيهات في تسع ندوات فقهية:

منها: بدل خلو، زرع الأعضاء، الأوراق المالية، المهر، قضايا حول الربا، فائدة البنوك، الربا في التجارة الدولية، مشروع للنظام المصرفي اللاربي، دار الإسلام ودار الحرب، المصرفية الإسلامية، المؤسسات التعاونية اللاربية، بيع الحقوق، التأمين، تبادل عملات الدولتين سيئة، الحاجة الأصلية، زكاة الدين، زكاة القيمة المعجلة في التجارة، زكاة الأحجار الكريمة والمجوهرات، أموال صندوق الاحتياط، العمولة في أخذ الزكاة، زكاة المال الحرام، مصداق كلمة "في سبيل الله".

الأراضي العشرية والخراجية، طريقة أداء الخراج، العشر على المحاصيل الزراعية، العشر في صورة المزارعة، النصاب وخصم المصاريف من وجوب العشر. العشر في تربية الأسماك، والمنتجات المائية، العشر على أراضي الوقف، شراء أسهم الشركات والمؤسسات المالية.

الضرورة والحاجة الشرعية، الذبح الماكيني، أخلاقيات الطبيب ومسؤولياته، الإيدز، العرف والعادة وتغير الحكم بتغير العرف، الاشتراط في النكاح، أسهم الشركة، تجارة الأسماك في المياه، البيع قبل القبض.

رابعاً: فتاوى وتوصيات ندوات قضايا الزكاة المعاصرة في الكويت وعددها.

تسع ندوات:

الزكاة ورعاية الحاجات الأساسية الخاصة، إلزامية الزكاة وتطبيقها من ولي الأمر، الإبراء من الدين على مستحق الزكاة واحتسابه منها، واعتبار ما أخرج على ظن الوجوب زكاة معجلة، إخراج زكاة التجارة من العروض نفسها في حالتها إمكان انتفاع المستحق من عينها أو عدم الإمكان، محاسبة الزكاة للشركات بأنواعها، وتحديد الوعاء الزكوي في ميزانيتها، ومعايير التقويم للأعيان. زكاة الدين الاستثمارية المؤجلة، والديون الإسكانية الحكومية، مشمولات مصرف في سبيل الله بظرة معاصرة حسب الاعتبارات المختلفة.

الغارمون ودفع الديات من مال الزكاة، زكاة المال الحرام، مصرف "فى الرقاب" نقل الزكاة خارج موضعها وضوابطه، استثمار أموال الزكاة، التمليك والمصلحة فيه ونتائجه، مصرف "المؤلفة قلوبهم" مصرف "العاملين عليها" الزكاة والضريبة، مفهوم ومشمولات الأموال الباطنة والظاهرة، صرف لجان الزكاة وزكاة الفطر بالمبالغ المتوقعة قبل تحصيلها، حكم تزكية مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدى .

مصرف "الغارمين" زكاة الأصول الثابتة، زكاة الحلوى، الجهات التى لايجوز للمزكى دفع الزكاة إليها، زكاة المدخرات الثمينة .

زكاة عروض التجارة، زكاة الفطر، الأصول المحاسبية المعاصرة، زكاة الحقوق المعنوية، زكاة الزروع والثمار، مصرف الفقراء والمساكين، زكاة المال العام، السندات الحكومية، هل هى أموال ظاهرة أم باطنة؟ وأموال الشركات الأخرى غير الشركات المساهمة، هل هى أموال ظاهرة أم باطنة؟ التكييف الشرعى لأموال مكافأة نهاية الخدمة والراتب التقاعدى، فى ميزانية الشركات قبل صرفها وأثره فى الزكاة .

صور معاصرة من أعمال البنوك، غطاء الاعتماد المستندى، الغطاء النقدى لخطابات الضمان، التأمينات النقدية، الأموال المدخرة لمشروع من المشروعات، الاحتياطات (المخصصات) .

معادلة الأوزان والمكاييل الشرعية بالأوزان والمكاييل المعاصرة، مفهوم النماء، دليل الإرشادات لمحاسبة زكاة الشركات، مصرف "ابن السبيل" وتطبيقاته المعاصرة .

المبحث الثاني ضرورات التجديد

التجديد ضرورة من ضرورات الحياة فالشمس عندما تسطع في كل صباح، فإنها تحمل معها يوماً جديداً يختلف عن اليوم الذي سبقه، إنها تحمل معها آمالاً جديدة وحياة جديدة وإشراقات حيوية توظف الحياة، وتزيل الخمول وتعيد البهجة والنشاط إلى البشر. والسعيد هو الذي يؤمن بقيمة اليوم، ويدرك أنه إذا ذهب لن يعود مرة ثانية؛ لذا يفكر في الجديد الذي يقدمه في يومه وفي النشاط الذي يوظف به حياته وفي العمل الذي يثبت من خلاله وجوده وقيمه في هذه الحياة.

إن الإسلام ينبهنا إلى أهمية تجديد حياتنا وأن نبذل ما في وسعنا من جهد لكي تكون الحياة مشرقة ومبهجة للإنسان، ولكي يساير تغيرات الزمن الذي يحيط به (٤٦)، يقول سبحانه وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ ذُلُولًا فَامشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ (١٥)﴾ «الملك»، كما يقول: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ (١١)﴾ «الرعد».

أما الأحاديث فإننا نجد حديثاً شريفاً يتحدث عن ضرورة التجديد وأن الله يبعث للأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها (٤٧).

كما أن القرآن الكريم قد حث المسلمين دائماً، أن يغيروا وأن يفكروا في مشكلاتهم، بل إن القرآن الكريم يستحث المسلمين على أن يردوا ما لا يفهمونه مما

٤٦ الشيخ محمد الغزالي، جدد حياتك.

٤٧ رواه أبو داود والحاكم البيهقي، وسنده صحيح ورجاله ثقات. وقد ذكره الشيخ الألباني في

سلسلة أحاديثه الصحيحة رقم (٥٥٩) (٦).

يعرض أمامهم إلى الله ورسوله وأولي الأمر منهم، يقول تعالى: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ (١٣) ﴾ النساء ..

فهذه الآيات واضحة تماما في أن أمورا ستجد في حياة الناس ربما لا يدركون مدلولها وحكمها الشرعي الصحيح بناء على ذلك ولكن لو عرضوها على أهل الفكر والاجتهاد وطبقوا عليها ما فصل بعد ذلك تحت عنوان علة التشريع أو حكمته.

ويجد الدين الإسلامي يدعو أصحابه إلى التجديد في أكثر من موضع، إنه يدعوهم إلى التدبر والتفكير في مخلوقات الله يقول تعالى: ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْلِ كَيْفَ خُلِقَتْ (١٧) وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (١٨) وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (١٩) وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ (٢٠) ﴾ الغاشية. كما يستخدم القرآن الكريم دائما آيات تشير إلى أهمية أعمال العقل والاستفادة مما خلقه الله لنا لفهم خلق الله.

يقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ (١٩٠) الَّذِينَ يَذْكُرُونَ اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِهِمْ وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَاطِلًا سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ (١٩١) ﴾ آل عمران ..

ويقول تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ وَجَعَلَ فِيهَا رِوَاسِي وَأَنْهَارًا وَمَنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجِينَ اثْنين يُغْشِي اللَّيْلَ النَّهَارَ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (٣) ﴾ الرعد ..

ويقول تعالى: ﴿ وَسَخَّر لَكُمْ مَّا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا مِنْهُ
إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ (١٣) ﴿ الجاثية، ١٣.﴾

وقد روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة - من يجدد لها دينها" (٤٨).

وورد حديث رسول الله ﷺ: "من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين" (٤٩).
ويقول رسول الله ﷺ: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق حتى يأتي أمر الله" (٥٠).

أما هذه الضرورات فيمكن إجمالها في الآتي:

أولاً - عالمية الإسلام:

من المعلوم أن الإسلام دين عالمي، أي أنه خطاب موجه إلى الناس كافة. يقول
تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا
يَعْلَمُونَ ﴾ (٢٨) ﴿ سبأ، ٢٨.﴾

كما يقول تعالى: ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ ﴾ (١٠٧) ﴿ الأنبياء، ١٠٧.﴾
ويقول تعالى: ﴿ هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ
كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ ﴾ (٢٢) ﴿ التوبة، ٢٢.﴾

ويترتب على عالمية الإسلام، ضرورة أن يسائر الإنسان ظروفًا زمانية ومكانية
للناس جميعًا، بمعنى آخر يجب أن يصلح الإسلام لكل البشرية، ومعلوم أن اختلاف

٤٨ - رواه أبو داود والحاكم البيهقي، وسنده صحيح ورجاله ثقات، وقد ذكره الشيخ الألباني في
سلسلة أحاديثه الصحيحة رقم (٥٥٩) (٦).

٤٩ - رواه الإمام مسلم.

٥٠ - رواه الشيخان.

الأزمة والأمكنة تحتاج إلى أحكام تراعى هذه الاختلافات مما يقتضى بذل الجهد فى استخراج أحكام تراعى الاختلاف ، لقد قال الفقهاء بأن العادة محكمة ، وحدد علم أصول الفقه أسس الاجتهاد ومن بينها وسائل تجعل الفقه مسائرا لظروف الزمان والمكان مادام يتقيد بالثوابت ؛ لذا وجدنا الإمام الشافعى يغير كثيرا من الأحكام التى تناولها فى فقهه عندما انتقل من العراق إلى مصر ، كذلك من المنطقى أن نجد خلافاً بين فقهاء السنة والشيعة نرجعها إلى اختلاف الزمان والمكان وإلى تفرد الفقه الإسلامى بخصائص ذاتية :

إن الإسلام كدين عالمى ينتشر فى مختلف أنحاء العالم ويؤمن به الكثير من البشر الذين يمثلون اليوم خمس سكان العالم حيث يبلغ عددهم أكثر من مليار ونصف من البشر ، لا يمكن أن يطبق فيه الأحكام الاجتهادية على كل هؤلاء الناس ، بل من المتصور أن الكثير من هذه الأحكام تختلف باختلاف ظروف المكان والزمان . وإذا كانت الأجيال كلها ترى هذه المعجزة وتفهمها فهى حجة الله القائمة عليها فإن ضلت فإنها لا تضل من جهالة ، وعلى نقص فى البيئات والدلائل . ولا من شك فى الأمر ، بل عن عمى فى البصيرة ، وتحكم فى الهوى (٥١) . إن بقاء معجزة القرآن وخلودها وحفظها من التحريف دليل على أنها معجزة الدهر ، وصوت السماء إلى كل إنسان على ظهر هذه الأرض حتى يقوم الناس لرب العالمين .

أما المسألة الثانية التى تثبت عالمية الإسلام فهى تعاليم هذا الدين القويم ، فهذه التعاليم تخاطب الفطرة الإنسانية وتمتاز بالوسطية ، وتنظر للإنسان نظرة واقعية ، وتحترم العقل البشرى وتؤكد العدالة والمساواة بين الجميع ، وتكفل للناس السعادة فى الدارين ، بما قررت من مبادئ ونظم صالحة لكل زمان وكل مكان ، وهى

٥١ انظر القرآن المعجزة الكبرى للشيخ محمد أبو زهرة ، ص ٢٥ ، ط دار الكتاب العربى .

من ثم تنأى عن الإقليمية أو المحلية؛ لأنها إنسانية تلبى حاجات المجتمعات في جميع العصور والأقطار.

وهذه التعاليم إذا كانت تخاطب الفطرة الإنسانية، وهذه الفطرة لا تختلف باختلاف الزمان والمكان؛ لأنه لا تبديل لخلق الله، فإنه لا يصح أن يقال إنها خاصة بعصر دون عصر، أو بقوم دون قوم وبمكان دون مكان، وإنما هي للإنسان حيث كان ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقِيمُ (٣٠)﴾ «الروم».

وإن الدين الإسلامي لعالميته وخلوده يتسع للتجديد؛ ليكون صالحاً للتطبيق في كل الظروف والأحوال، ولكل الشعوب والأجناس، فهم جميعاً لديه سواء وقد جاءهم بتشريعات عامة عادلة لا إظهار فيها لشعب على شعب، ولا لجنس على جنس.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الحكم الديني الواحد في مجال العادات، وهي أكثر أحوال الحياة يدور مع الجنس الواحد من فعل الإنسان بحسب ما تتحقق في أفراده من مصلحة فقد يكون الفعل الواحد في جنسه مأموراً به في فرد من أفراده إذا حقق مصلحة بحسب ظرفه، ومنهياً عنه في فرد آخر بحسب ظرفه أيضاً (٥٢)، وقد قرر الإمام الشاطبي هذا المعنى في قوله: فإننا وجدنا الشارع قاصداً لمصالح العباد، والأحكام العادية تدور معه حيث دار، فتري الشيء الواحد يمنع في حال لا تكون فيه مصلحة فإذا كان فيه مصلحة جاز (٥٢).

٥٢ - انظر الموافقات، ج ٢، ص ٣٠٥، ط المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

٥٣ - راجع كتاب تجديد الفقه الإسلامي للدكتورين جمال عطية ووهبة الزحيلي الناشر دار الفكر المعاصر بيروت ٢٠٠٢ ص ٢٢٢ وما بعدها.

ثانيا - صلاحية الإسلام لكل زمان ومكان :

وهي خاصية ترتبط بعالمية الإسلام وكونه آخر رسالات السماء ، وما دام الأمر كذلك ، وإن التغيير سنة من سنن الكون ، فقد جاءت أحكامه من العموم والشمول بحيث تصلح للتطبيق في كل زمان ومكان ، يقول سبحانه وتعالى : ﴿ مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ (٢٨) ﴾ « الأنعام » . لذا تهتم الشريعة بوضع الأطر الثابتة التي يجب أن يقام عليها كل نظام ولا يمكن أن تكون هذه الأطر محلا للاجتهاد . يوضح ذلك قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (٧) ﴾ آل عمران .

لذا فإن الأحكام التي تشتمل على قواعد كلية مثل إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان وغير ذلك من الفروض والأحكام الآمرة لا مجال للاجتهاد أو التجديد فيها ، أما الأحكام الأخرى والتي تتصل غالبا بالمعاملات فإنه يمكن الاجتهاد فيها ، وتوجد اجتهادات واضحة من المجامع الفقهية في الكثير منها .

هذا بالإضافة إلى ظهور فتاوى فيها تجديد وتأصيل مثل ما ورد في كتب الفتاوى لشيخ الأزهر الأسبق المغفور له بإذن الله الشيخ محمود شلتوت ، والفتاوى للأستاذ الشيخ مصطفى الرزقا ، والفتاوى للأستاذ الشيخ على الطنطاوى ، والفتاوى للشيخ الدكتور أحمد الشرباصى وغيرهم .

ومن جهة أخرى ظهر حصاد الاجتهاد الجماعى ، وكانت ثماره وقراراته وتوصياته حكيمة وسديدة ومعتدلة ومحققة للمصلحة ، ومنسجمة مع أصول التجديد والاجتهاد ، وفيها تلبية لمتطلبات المصلحة ومراعاة حاجات الناس .

لذا يجب أن تحترم هذه القرارات من الدول والمؤسسات والأفراد، ولا تظل حبيسة الأدراج، مكتومة الظهور، لا يحرص على الاستفادة منها أحد؛ لأن غالب الناس يركضون وراء الأهواء والماديات، وبغض النظر عن الحلال والحرام، ثم يتهمون الفقهاء بالقصور والجمود، وعدم مواكبة العصر.

ثالثاً - الثورات والمتغيرات المختلفة التي مر بها العالم؛

فقد اجتاحت الثورة الصناعية العالم في القرنين السابع عشر والثامن عشر والتي جلبت على الإنسانية تأثيرات ضخمة خاصة فيما يتعلق بإيجاد مجتمع من طبقتين، رأس مالين وعمال. ومن ثم أوجدت مشكلات تتصل بالعمل والعمال مما اقتضى تدخلات تشريعية لتحسين أحوال الطبقة العاملة مثل تشريعات تحديد ساعات العمل ووضع حد أدنى للأجور، وتقرير مزايا للعمال مثل التأمين الاجتماعي والصحي وتنظيم ساعات العمل وأوقات الإجازات والراحة. وهي مسائل عالجتها بعد ذلك الكثير من الكتابات والتشريعات في الدول الإسلامية، وكان محل معالجة من قبل اتفاقات العمل الجماعية والفردية والتي ساعدت على تكوين نقابات العمال ومنظمة العمل الدولية.

وسارعت التطورات الخطى فانطلقت الثورة التكنولوجية لتضع أمام العالم تحديات جديدة، إذ أوجدت مشكلات تتصل بالعمالة مثل البطالة والكساد الاقتصادي والتضخم والذي اقتضى معالجات تشريعية، مما أدى إلى اتخاذ تدابير اقتصادية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة.

ولعل الثورة المعلوماتية قد أوجدت بدورها ظروفًا جديدة نتيجة تدافع المعلومات بشكل ليس له نظير من قبل، ووجود الشبكة الدولية للمعلومات الإنترنت التي أوجدت قضايا تحتاج إلى الحسم ومشكلات عديدة تحتاج إلى الحل.

ولا شك أن هذه الثورات قد أثرت بشكل أو آخر على المجتمعات الإسلامية .
وفرضت نفسها عليها ولا يمكن أن يقف الفقه الإسلامى متفرجا على هذه
التطورات ، وقد عاجت الكثير من الأبحاث والمؤلفات - وخاصة الرسائل الجامعية
والمجامع الفقهية - الكثير من القضايا التى أوجدتها هذه الثورات . مثل قضايا
الاستنساخ والتلقيح الصناعى ، ونقل الأعضاء والتلوث ؛ لذا يقول الدكتور . وهبة
الزحيلى فى هذا المعنى : " وبناء النهضة لا يحدث عادة طفرة واحدة ، وإنما لا بد له
من توافر عوامل عديدة ، وتهيئة ظروف معينة ، يتعاون فيها العلماء والخبراء
والمحددون ، وتحتضن الدولة نتاج أفكارهم ونظرياتهم ، ورعاية مصالح الأمة كلها . بل
تخطط لكل نهضة .

ونحن العلماء من الجانب الشرعى ، علينا أن نسهم إسهاما واضحا فى إرساء
معالم البناء والتقدم ، بيان ما هو حلال وما هو حرام ، وبيان البدائل التى تحقق
المقصود ، ولا تتنافى مع أصول الشرع ومقاصده ، ولا يتم هذا إلا بالتجديد فى
الاجتهاد لتغطية أوجه التقدم ومراعاة المصالح والحاجات " .

وقد قذفت الحياة المعاصرة بمئات المسائل والقضايا والمشكلات ، وهذه
المستجدات تحتاج كلها من المنظور الإسلامى إلى إبداء رأى ببعض تطبيقات
الثوابت ، وفى كل المتغيرات ، ومسائل المعاملات والتنظيمات ، والعقود
والتصرفات ، فى البر والبحر والجو ، وأساليب الخدمة والاستثمار أو التنمية ، أو
المجال الطبى .

ومن خلال الإحساس بواجب التفاعل مع التطورات والتخطيط للمستقبل
الزاهر ، كان لا بد لنا من تبيان ضوابط التجديد ، ومدى الحاجة إليه . ومعرفة مجال
التجديد ودواعيه ، وتخليص الفقه الإسلامى مما انتهى وجوده تاريخيا ، وفات أوانه .

كمسائل الرق والأرقاء، وبعض الافتراضات النظرية أو المذهبية الضيقة. أو القائمة على العصبية المغلقة، المنافية لسماحة الإسلام ووحدة أحكامه، ونقاء بيئته وحاكميته على شئون الحياة المختلفة.

وحينئذ يحفظ المسلمون دينهم، وتسمو دنياهم، ولا يبقون أقل نجاحا من غيرهم فلا ينتقدهم بعدئذ منتقد، أو يطمع فيهم طامع، أو يستبيح حماهم عدو (٥٤).

التوسع الرأسى للعلاقات الدولية وأثره على الروابط الداخلية :

كانت العلاقات الدولية فى الماضى محدودة، فقد كانت قاصرة على علاقات الحكام ببعضهم البعض، ويتمثيلهم فى الدول الأخرى (٥٥). أما الآن فقد توسعت توسعا ضخما وأصبحت كافة المسائل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تدخل فيها، مما جعل كافة المسائل الخاصة بالدول تدخل فى دائرة العلاقات الدولية، وتؤثر معالجتها فى النطاق الدولى على كيان الدول ولم يعد هناك ما يعد نطاقا محمدا Domestic Jurisdiction موجودا فى الواقع. ويفرض ذلك على رجال القانون والشريعة الاجتهاد لوضع ضوابط فاصلة بين ما هو دولى وما هو داخلى، وإلا فإن هيمنة المجتمع الدولى ممثلة فى الدولة الكبرى الوحيدة، لن تجد قواعد وأنظمة تحد من تدخلها فى شئون الغير. وما يحدث أمامنا كل يوم من اختراق الدولى للداخلى، خاصة فى قضايا ضرورة تطبيق الديمقراطية وفقا للأسلوب الغربى، والتذرع

٥٤ - راجع كتاب تجديد الفقه الإسلامى للدكتورين جمال عطية ووهبة الزحيلي، الناشر دار الفكر المعاصر، بيروت ٢٠٠٢، ص ١٥٥ وما بعدها.

٥٥ - ولا زال أثر ذلك واضحا على العلاقات الدبلوماسية فمن المستقر عليه أن السفير يمثل رئيس الدولة الموفدة لدى الدولة المستقبلة، راجع مؤلفنا العلاقات الدبلوماسية والقنصلية من منظور إسلامى. نشر رابطة الجامعات الإسلامية عام ٢٠٠٣ ص ٧٠ وما بعدها.

بضرورة حماية حقوق الإنسان للتدخل فى سياسات الدول ، ونقد الأحكام القضائية ومحاولات التأثير على الدول وعلى هيئاتها التشريعية والقضائية ، هو شاهد على ما نقول ، وهى تحتاج إلى تضافر الاجتهاد الفقهي واجتهاد الفقه الدولي لوضع ضوابط لمنع مثل هذه التدخلات .